



صندوق البيئة العالمية
الاستثمار في كوكبنا

صندوق البيئة العالمية و منظمات المجتمع المدني:

شراكة إستراتيجية



جدول المحتويات

كلمة افتتاحية 3

مقدمة 5

الملامح الرئيسية للمشروعات والممارسات السليمة 18-23

على الصعيد الدولي

- عالمياً: صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر (CEPF)
- عالمياً: تعزيز مشاركة المجتمع المدني بصورة نشطة وفعالة في تنفيذ اتفاقية ستوكهولم

على الصعيد الإقليمي

- إقليمياً: الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة في منطقة الجنوب الأفريقي: النهج المعني بسبل كسب العيش والنظام الإيكولوجي
- إقليمياً: خلق القدرة على التنمية المستدامة للطاقة المتجددة وتعزيزها في أمريكا الوسطى

على الصعيد الوطني

- الأرجنتين: إدارة وحفظ التنوع البيولوجي للأراضي الرطبة في منطقة إستيروس ديل أبييرا
- الاتحاد الروسي: المواد السامة الثابتة، والأمن الغذائي، والشعوب الأصلية في الشمال الروسي

على المستوى المحلي

- شيلي: إدارة خط لافكينشيز الساحلي
- الفلبين: الإدارة المجتمعية لمستجمعات المياه والاستفادة من الموارد المائية في توليد الطاقة الكهرومائية

شراكة فعالة في مناصرة السياسات الدولية 24-27

- شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في مناصرة السياسات
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في تقييمات صندوق البيئة العالمية
- كيفية المشاركة

التوجهات المستقبلية 28-30

منظمات المجتمع المدني: السياسات والمشاركة 7-9

- سياسات صندوق البيئة العالمية المعنية بمشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى المشروعات
- سياسات صندوق البيئة العالمية المعنية بمشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى السياسات الدولية

تعزيز علاقات الشراكة المتكررة 10-13

- المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني
- الاجتهات حسب دورة جديد موارد صندوق البيئة العالمية
- التوزيع حسب أنواع منظمات المجتمع المدني
- توزيع محاور مجالات التركيز
- التوزيع الإقليمي
- التوزيع حسب الهيئات المنفذة
- التمويل المشترك

حلول محلية لشواغل بيئية عالمية 14-17

- الهيكل البنوي لبرنامج المنح الصغيرة (SGP)
- تحليل حافظة مشروعات برنامج المنح الصغيرة
- الاجتهات حسب المرحلة التشغيلية
- التوزيع حسب أنواع منظمات المجتمع المدني المستفيدة
- توزيع محاور مجالات التركيز
- التوزيع الإقليمي



كلمة افتتاحية

تشكل علاقات الشراكة الهادفة الأساس اللازم للنجاح. وقد اهتم صندوق البيئة العالمية منذ إنشائه بتعزيز علاقات الشراكة مع القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الهادفة للربح من أجل زيادة الآثار المترتبة على أنشطة الصندوق في العالم النامي.

ووجدنا مرور الوقت أن أقوى التحالفات هي التي أقيمت مع منظمات المجتمع المدني حيث تساعدنا خبراتها وجاريها الميدانية على التواصل بشكل أفضل مع المجتمعات المحلية والناس الذين نقوم بخدمتهم.

ولهذه الأسباب، تمثل المشاركة مع منظمات المجتمع المدني خطوة حاسمة في تمويل أي مشروع من مشروعات صندوق البيئة العالمية: فمشاركة الجمهور جزء لا يتجزأ من مبررات وجود صندوق البيئة العالمية. وقد قمنا حتى الآن بإسناد نحو 13 في المائة من مشروعاتنا مباشرةً إلى منظمات المجتمع المدني، فترجمت تلك المشروعات إلى مزايا حثيئة على الصعيدين العالمي والمحلي على السواء. كما قمنا من خلال برنامج المنح الصغيرة (SGP) بتوفير الدعم والمساندة عبر أكثر من 12 ألف منحة صغيرة في 122 بلداً مشتركاً. وأحدث صندوق البيئة العالمية، من خلال هذه الجهود وبالتعاون مع شركائه، اختلافاً هائلاً في حياة المجتمعات المحلية وبيئتها، مع القيام في الوقت نفسه بتحقيق منافع عالمية للمساعدة في الوفاء بالاتفاقيات الدولية.

وتدلي منظمات المجتمع المدني بدلوها أيضاً في مجال المساعدة على تشكيل ملامح المستقبل. فهي تشارك من خلال شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية في المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة، كما تُبدي رأيها خلال اجتماعات مجلس صندوق البيئة العالمية. وتتواصل هذه الشبكة، من خلال نشر المعلومات وعمليات التشاور، مع عدد كبير من أعضاء منظمات المجتمع المدني حول العالم.

لقد حققت شراكة صندوق البيئة العالمية - منظمات المجتمع المدني على مدى الثمانية عشر عاماً الماضية نجاحات كثيرة، وقدمت دروساً قيمة يُستفاد منها. ومع المضي قدماً للأمام، فإننا نظل ملتزمين بتعزيز أواصر المشاركة مع منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين فعالية صندوق البيئة العالمية وكفاءته.

وما هذه النشرة إلا خطوة في ذلك الاتجاه. وبناء عليه، فإننا نُهيب بأصحاب المصلحة المباشرة في صندوق البيئة العالمية من جميع القطاعات، العام منها والخاص وكذلك المؤسسات غير الهادفة للربح، قراءة هذه الصفحات بإمعان وطرح المرنّيات والإرشادات لضمان بقاء صندوق البيئة العالمية على المسار الصحيح إلى الأمام. ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، تشجيع علاقات الشراكة الفعالة التي يمكنها دوماً تعزيز حماية البيئة حتى في أوقات الميزانيات المحدودة.



مونيك بارriot
المسؤول التنفيذي الأول
ورئيسة مجلس الإدارة
صندوق البيئة العالمية



مقدم



لحة سريعة عن صندوق البيئة العالمية

جرى تأسيس صندوق البيئة العالمية في عام 1991 كآلية مالية مستقلة تُقدم منحاً للبلدان النامية من أجل تنفيذ مشروعات مفيدة للبيئة العالمية وتشجيع توفير سبل كسب العيش المستدامة في المجتمعات المحلية. ويقدم الصندوق منحاً للمشروعات المرتبطة بمجالات التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي وطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة.

ويعمل الصندوق بوصفه آلية مالية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والملوثات العضوية الثابتة. كما يُستخدم الصندوق أيضاً كآلية مالية للاتفاقية المعنية بمكافحة التصحر، فضلاً عن تعاونه الوثيق بشأن المعاهدات والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة. ويعمل الصندوق عن كثب مع أمانات الاتفاقيات الدولية، والهيئات المعنية بالتنفيذ، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

يضم الصندوق 181 حكومة عضواً في شراكة مع المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، لمعالجة القضايا البيئية العالمية، إلى جانب تقديم الدعم والمساندة لمبادرات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني في الوقت ذاته. وخلال ما لا يزيد عن 18 عاماً، تطور الصندوق حتى صار كياناً فعالاً وشفافاً يمتلك سجلاً قوياً للأداء المستند إلى تحقيق النتائج المرجوة. وبوصفه أكبر جهة لتمويل مشروعات تحسين البيئة العالمية، قام الصندوق بتخصيص 9.2 مليار دولار، علاوة على تمويل مشترك بلغ أكثر من 40 مليار دولار، من أجل تنفيذ ما يزيد عن 2600 مشروع في أكثر من 165 من البلدان النامية والأخرى المتحولة إلى اقتصاد السوق. كما اضطلع الصندوق، ومن خلال برنامج المنح الصغيرة (SGP)، بتقديم أكثر من 12 ألف منحة صغيرة لمنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية بصورة مباشرة.

تشتمل علاقات الشراكة مع الصندوق على ثلاث هيئات معنية بإدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي؛ وسبع وكالات منفذة هي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

علاقات شراكة فريدة مع منظمات المجتمع المدني

منذ مؤتمر ريو المنعقد في عام 1992، عندما التقى قادة العالم لتدأرس الصلات التفاعلية القائمة بين البيئة والتنمية، تم تعزيز إدراك أن منظمات المجتمع المدني هي





علاوة على ذلك، فإن اتفاقيات ريو (خديداً، اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) التي يعمل الصندوق كآلية مالية بالنسبة لها، تُقرّ أيضاً بأهمية تعزيز التعاون وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في تحقيق أهداف هذه الاتفاقيات.

وتورد هذه النشرة وصفاً لتنوع مشاركة منظمات المجتمع المدني في مشروعات الصندوق وسياساته ومجالات تلك المشاركة ونطاقها، كما تعرضُ التوجهات المستقبلية التي ترومُ زيادة تعزيز هذه الشراكة الفريدة للتصدي للشواغل البيئية العالمية.

كبيانات شريكة بالغة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبموجب ذلك، فإن أحد المبادئ الرئيسية المنبثقة عن ريو يتمثل في أن "معالجة القضايا البيئية تتم كأحسن ما يكون بمشاركة جميع المواطنين المعنيين".¹

اعتنق الصندوق هذه الفلسفة منذ نشأته، إذ يرفع شراكة فريدة من نوعها مع منظمات المجتمع المدني ازدادت قوة بمرور الوقت. ومن خلال المشاركة في تحديد المشروع وتنفيذه إلى التأثير على حوكمته وعملية اتخاذ القرار بشأنه، صارت منظمات المجتمع المدني أحد الشركاء الأساسيين للصندوق. وتتضمن المجموعة المتنوعة من المنظمات ذات المشاركة المستمرة والمتزايدة في أنشطة الصندوق كلا من المنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وجماعات المجتمع المحلي، ومنظمات الشعوب الأصلية، والجماعات النسائية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والقطاع الخاص.

1 المبدأ 10، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)

منظمات المجتمع المدني: السياسات والمشاركة

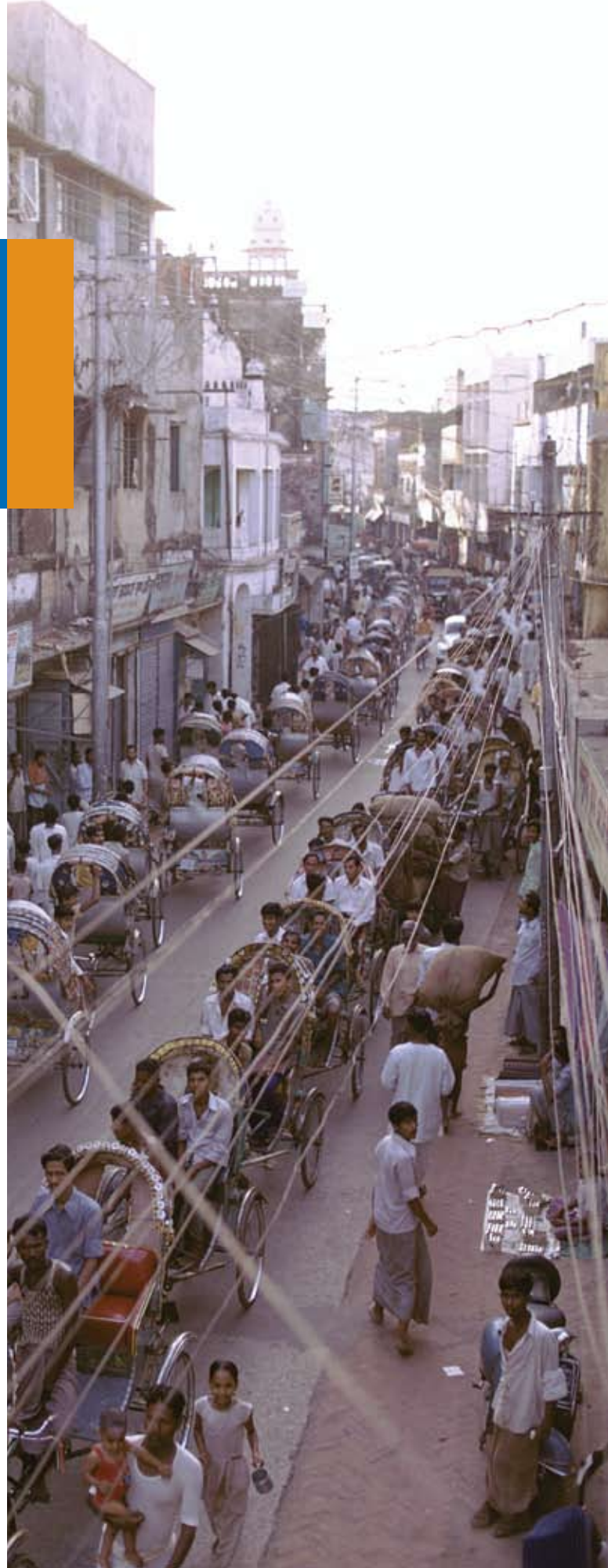
كان الصندوق من أوائل المؤسسات المالية الدولية التي اهتمت بالمشاركة النشطة من قبل منظمات المجتمع المدني في مشروعاتها وبرامجها وسياساتها. وهناك قنوات عديدة شاركت من خلالها منظمات المجتمع المدني في عمليات الصندوق، من بينها:

- الحصول على موارد مالية من الصندوق لمشروعات معينة؛
- الانخراط والمشاركة في مشروعات الصندوق؛
- المشاركة في عمليات وضع السياسات من خلال مجلس الصندوق وجمعيته العمومية.

أقر مجلس الصندوق سياسات معينة في هذا الصدد، مما وضع الأساس لمشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة الصندوق على مستويين مختلفين، هما المشروعات والسياسات الدولية.

سياسات صندوق البيئة العالمية المعنية بمشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى المشروعات

تُرسى سياسة المشاركة الجماهيرية في المشروعات الممولة من الصندوق، والمعتمدة من مجلس الصندوق في أبريل/ نيسان 1996، الأساس لمشاركة الجمهور في تصميم مشروعات الصندوق وتنفيذها وتقييمها. وتنطوي المشاركة الجماهيرية على ثلاث عمليات مترابطة ومتداخلة في كثير من الأحوال: نشر المعلومات، والتشاور، ومشاركة أصحاب المصلحة المباشرة. علماً بأن هذه العمليات تنطبق على جميع البرامج والمشروعات الواقعة ضمن مجالات تركيز الصندوق، وهي توضح الأساس المنطقي وشروط ومبادئ المشاركة الجماهيرية، وتُرسخ المتطلب التشغيلي لمشاركة أصحاب المصلحة المباشرة في أنشطة تصميم وتنفيذ وتقييم الأنشطة الممولة من جانب الصندوق. وقد شدد مجلس الصندوق، لدى اعتماد هذه السياسة،



على ضرورة التأكيد - عند تطبيق هذه المبادئ - على مشاركة المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المباشرة المحليين، مع ضرورة أخذ الظروف الوطنية والمحلية المحددة بعين الاعتبار. وتُقر الوثيقة بالحاجة إلى وضع إستراتيجيات تتضمن مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة في دورة المشروع بأكملها، بما في ذلك تصميم المشروع وتنفيذه ورصده وتقييمه².

علاوة على ذلك، تقدم إستراتيجية تشغيل الصندوق³ عشرة مبادئ تشغيلية وإجاءاً عاماً لمجالات تركيز الصندوق من أجل تعظيم المنافع البيئية العالمية. ويتعلق المبدأ 7 مباشرة بالمشاركة الجماهيرية، وينص على أن "تنطوي مشروعات صندوق البيئة العالمية على التشاور الكامل مع المستفيدين والجماعات المتأثرة، والمشاركة عند الاقتضاء".

يقوم الأساس المنطقي للمشاركة الجماهيرية في المشروعات الممولة من الصندوق على مبدأ أن مشاركة الجمهور عنصرٌ ضروري لتطوير الجودة النوعية، والمشروعات المستدامة، وتحسين أداء المشروعات وأثارها من خلال:

- تعزيز ملكية البلد المستفيد لنتائج المشروع ومسؤوليته عنها؛
- تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المتأثرين بالمشروع؛
- إقامة علاقات شراكة بين الهيئات المنفذة وأصحاب المصلحة المباشرة؛
- الاستفادة من المهارات والخبرات والمعارف، لا سيما التي لدى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي والجماعات المحلية والقطاع الخاص، في تصميم أنشطة المشروعات وتنفيذها وتقييمها.

كما تمثل عملية تصميم وتنفيذ مشروعات الصندوق أيضاً لسياسات وإجراءات الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته. فلدى هذه الهيئات أيضاً سياسات وإستراتيجيات خاصة بها بشأن مشاركة المجتمع المدني في سياق الإجراءات التدخلية للمشروعات، وتسري هذه السياسات والإستراتيجيات على مشروعات الصندوق أيضاً.

سياسات صندوق البيئة العالمية المعنية بمشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى السياسات الدولية

كثيراً ما توصف منظمات المجتمع المدني بأنها "عيون وآذان" الصندوق على أرض الواقع، وبالتالي لاقت مشاركة منظمات المجتمع المدني من

خلال مداخلاتها وخبراتها تقديراً مُستحقاً لكونها عنصراً يُساعد في صياغة وتحديد سياسات الصندوق. وقد وافق مجلس الصندوق على سلسلة من القرارات المبتكرة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار على المستوى الدولي.

ومن أجل الاستفادة من مجموعة متنوعة واسعة ومستقلة من وجهات النظر والخبرات والآراء، وافق مجلس الصندوق على سياسة خاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس. وتقر الوثيقة بأن منظمات المجتمع المدني تقدم وجهات نظر وتعليقات حول أنشطة الصندوق يمكن أن يستفيد منها الصندوق⁴. وبناء على ذلك، وافق المجلس على أن يدعو المسؤول التنفيذي الأول ممثلي منظمات المجتمع المدني لحضور أو مراقبة اجتماعات المجلس (وبلغة الصندوق، هناك فارق دقيق حيث يسمى التواجد في القاعة حضوراً لاجتماع المجلس وتُسمى مشاهدته عبر شاشات الدائرة التلفزيونية المغلقة مراقبة للاجتماع). ومن أجل الاستفادة الكاملة من وجهات نظر منظمات المجتمع المدني ومداخلاتها، يتم تنظيم اجتماعات دورية للتشاور بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، وذلك قبيل كل اجتماع نصف سنوي للمجلس، لإعطاء الصندوق والهيئات التي تتولى إدارته وتنفيذ مشروعاته وأعضاء المجلس فرصة ثمينة للتفاعل مع منظمات المجتمع المدني.

وعلى صعيد زيادة تحديد كيفية تفاعل منظمات المجتمع المدني مع المجلس خلال اجتماعاته نصف السنوية، تم وضع معايير محددة

منظمات المجتمع المدني حسب تعريف مجلس صندوق البيئة العالمية

لمصطلح منظمات المجتمع المدني مفهومه الواسع، وهو يشمل أنواعاً عديدة من المنظمات، ويتمثل المبدأ الأساسي، الذي وافق عليه مجلس الصندوق في 1995، في أن منظمات المجتمع المدني التي تحضر/تراقب اجتماعات المجلس هي "منظمات غير هادفة للربح ويرتبط تفويضها وخبراتها وقدراتها بعمل الصندوق". وتشمل هذه المنظمات ما يلي: الجماعات الممثلة للمجتمعات المحلية؛ والمنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك شبكات المنظمات غير الحكومية المتفانية في أنشطة الحفاظ على البيئة أو تشجيع التنمية المستدامة؛ ومنظمات الشعوب الأصلية؛ والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

2 الأمانة العامة لصندوق البيئة العالمية، 1996، المشاركة الجماهيرية في المشروعات الممولة من صندوق البيئة العالمية، واشنطن العاصمة

3 صندوق البيئة العالمية (2004)، إستراتيجية تشغيل صندوق البيئة العالمية، واشنطن العاصمة.

4 مذكرة فنية بشأن علاقات المنظمات غير الحكومية مع صندوق البيئة العالمية (GEF/C. 1/4)، يوليو/تموز 1994 (GEF/C.3/5) - فبراير/شباط 1995.



بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن اختيار ممثليها لحضور أو مراقبة اجتماعات المجلس. وأقر المجلس المعايير الأساسية لدعوة هؤلاء الممثلين لحضور/مراقبة اجتماعاته، والتي من ضمنها:

- وجوب أن تكون المنظمات غير الحكومية معتمدة لدى الصندوق؛
- ضرورة أن يكون التمثيل الجغرافي عريض القاعدة؛
- وجوب أخذ جدول أعمال اجتماع المجلس في الاعتبار واختيار المنظمات التي تتفق اختصاصاتها مع بنود الجدول.
- وجوب ضمان التمثيل الواسع النطاق لوجهات النظر والخبرات المختلفة، وتحقيق التوازن بين التمثيل على المستويات الدولية والوطنية والمحلية؛
- مراعاة الحضور السابق للمنظمات غير الحكومية في اجتماعات المجلس وضرورة العمل على تناوب المنظمات غير الحكومية في الحضور.

احتراماً لاستقلالية منظمات المجتمع المدني، ترك مجلس الصندوق عملية اختيار الممثلين لهذه المنظمات، ولم يحتفظ إلا بحق الاستعراض والمراجعة للتأكد من اتباع هذه المعايير.

تتولى الأمانة العامة للصندوق تغطية نفقات سفر عدد محدود من ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان المستفيدة لحضور اجتماعات المجلس من ميزانيتها الإدارية. ويكون ممثلو منظمات المجتمع المدني المدعوون لحضور اجتماعات المجلس مسؤولين بدورهم عن التواصل مع مجتمع منظمات المجتمع المدني ككل، بما في ذلك التحضير للاجتماعات التشاورية بين المجلس والمنظمات غير الحكومية وإعداد تقارير عنها.

وفي عام 2008، أكد المجلس مجدداً التزامه بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني. وبعد مضي أكثر من عقد على هذه المشاركات، لوحظ أن هنالك حاجة إلى تحسين عملية اعتماد منظمات المجتمع المدني. ووافق المجلس على استبدال إجراءات اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى الصندوق باشتراط العضوية في شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية⁵، وهي شبكة من منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى الصندوق (يرجى الاطلاع على القسم السادس لمعرفة التفاصيل الخاصة بهذه الشبكة). وتتيح العضوية في شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية آلية أكثر مرونة وفعالية لاعتماد منظمات المجتمع المدني لدى الصندوق.

5 تم تقديم معايير اختيار المنظمات غير الحكومية لحضور/مراقبة اجتماعات المجلس والمعلومات الخاصة بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية إلى المجلس.

6 تعزيز شراكة المجتمع المدني مع صندوق البيئة العالمية (GEF/C.34/9)، نوفمبر/أكتوبر 2008

تعزير علاقات الشراكة المبتكرة

منظمات المجتمع المدني منخرطة في شراكة مع الصندوق ولديها القدرة على الحصول على موارد مالية لتنفيذ مشروعات في المجالات المندرجة ضمن محاور تركيز الصندوق - وهي التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي، والملوثات العضوية الثابتة. ويتناول هذا القسم مشاركة منظمات المجتمع المدني في مشروعات الصندوق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

تُعد مشاركة منظمات المجتمع المدني في المشروعات الممولة من الصندوق جزءاً لا يتجزأ من إطار تحقيق أهداف الصندوق. وقد تمكن الصندوق، عبر تشجيع الشراكات المبتكرة من خلال أعماله الفعلية على أرض الواقع، من بناء العديد من علاقات الشراكة الناجحة وتعزيرها.

كما تمكن الصندوق، من خلال مشروعاته وبرامجه، من القيام بدور المحفز الذي يجمع بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة مع "خلق روابط بين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومات، وتشجيع التعاون، وتحسين التفاهم والحوار بين المستويات المحلية والوطنية". ولم يكن تحقيق ذلك أمراً ممكناً دون المشاركة الفعالة من قبل منظمات المجتمع المدني. وقد ألقت عدة دراسات معنية بالتقييم الضوء على مزايا ومنافع مشاركة منظمات المجتمع المدني في مشروعات الصندوق. وتشتمل هذه المنافع، على سبيل المثال لا الحصر، على تعزير الشعور القطري بأن أنشطة الصندوق نابعة من صميم مصلحة البلد المعني، وضمان القيام بالصورة الملائمة بتلبية حاجات المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع، وتحسين تصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها، والمساعدة على تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني.

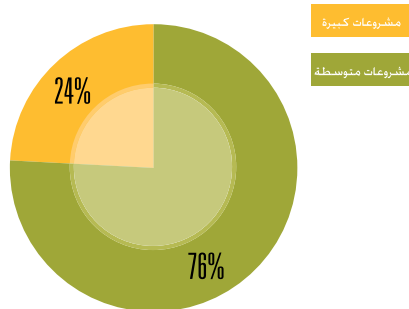
الاتجاهات حسب دورة تجديد موارد صندوق البيئة العالمية

على الرغم من الحرص على تأمين المشاركة النشطة في تنفيذ المشروعات، فإن عدد مشروعات الصندوق المسندة إلى منظمات المجتمع المدني متفاوت من دورة إلى أخرى من دورات تجديد موارد الصندوق. ففي خلال عملية التجديد الأول لموارد صندوق البيئة العالمية، تم إسناد ثلاثة مشروعات كبيرة إلى منظمات المجتمع المدني. وكانت الموافقة على الإطار النموذجي للمشروعات الكبيرة بحلول نهاية تلك الدورة بمثابة فرصة مثالية لمنظمات المجتمع المدني للحصول على تمويل من الصندوق مباشرة. وفي السنة الأخيرة فقط من العملية الأولى لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية، تمت الموافقة على عشرة مشروعات متوسطة كانت خمسة منها من نصيب منظمات المجتمع المدني. وفي العمليتين الثانية والثالثة لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية، ازدادت المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني بأطراف، حيث بلغت 13 و26 مشروعاً كبيراً، و85 و66 مشروعاً متوسطاً في هاتين العمليتين على التوالي. وفي خلال العملية الرابعة لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية، تمت الموافقة على نظام جديد لتخصيص الموارد (إطار تخصيص الموارد)، مع إدخال تعديلات على طريقة التخصيص والتوزيع. وبالنسبة لمحوري التركيز المعنيين بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ، حُصص مقدار ثابت من الموارد لكل بلد، بما استلزم ترتيب المشروعات حسب الأولوية في ظل ذلك الإجراء. وتمشيا مع هذه التعديلات، تم إسناد 15 مشروعاً كبيراً و23 مشروعاً متوسطاً لمنظمات المجتمع المدني في العملية الرابعة لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية (انظر الشكل 3).

التوزيع حسب أنواع منظمات المجتمع المدني

كانت المنظمات الوطنية غير الحكومية وما زالت الشريك الأعظم أهمية، حيث قامت بتنفيذ 37 في المائة من مشروعات الصندوق (14 مشروعاً كبيراً و76 مشروعاً متوسطاً). وتولت منظمات دولية غير حكومية مسؤولية تنفيذ 32 في المائة من المشروعات (19 مشروعاً كبيراً و58 مشروعاً متوسطاً). كما نفذت المؤسسات البحثية والأكاديمية أيضاً مشروعات للصندوق، حيث تم إسناد 11 في المائة من حافظة مشروعات

الشكل 2: توزيع المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني حسب نوعها



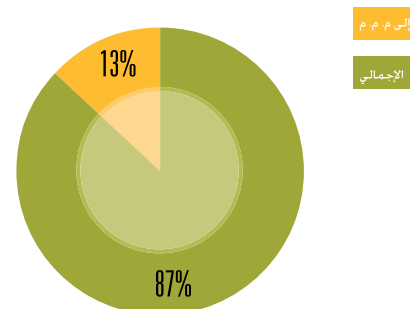
تأخذ أشكال مشاركة منظمات المجتمع المدني في المشروعات الممولة من الصندوق أنواعاً مختلفة من المساهمات الأساسية، بداية من تحديد المشروعات وتنفيذ مكونات معينة وتوفير التمويل المشترك والعمل كحلقة وصل بين المستويات الوطنية والمحلية والتفاعل بشكل مباشر مع المستفيدين من خلال التواصل والتشاور وتوفير خبرات ومعارف متخصصة، إلى المشاركة في أنشطة الرصد والتقييم.

تحليل المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني

منذ عام 1991، ساند الصندوق أكثر من 1500 مشروع⁸ ضمن مجالات تركيزه الستة، بما في ذلك المشروعات الكبيرة (التي يقدم لها الصندوق تمويلاً بما يزيد على مليون دولار) والمشروعات المتوسطة (التي يقدم لها الصندوق تمويلاً يصل إلى مليون دولار). وتنخرط منظمات المجتمع المدني في المشاركة في أغلبية هذه المشروعات على مختلف مستويات دورة المشروع وتنفيذه. ولغرض التصنيف، أخذ هذا التحليل في اعتباره المشروعات التي أسندت مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني، وذلك لإعطاء مثال أوضح للمشاركة بين الصندوق ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ المشروعات.⁹

وحتى يناير/كانون الثاني 2010، تم منح 13 في المائة من مخصصات الصندوق مباشرة لمنظمات المجتمع المدني (236 مشروعاً، بما فيها مشروعات كبيرة ومتوسطة) بإجمالي 543 مليون دولار. واستقطب هذا المبلغ تمويلاً مشتركاً يزيد على 1.5 مليار دولار (انظر الشكل 1). ومن إجمالي عدد المشروعات، بلغت نسبة المشروعات الكبيرة 24 في المائة (57 مشروعاً) باعتماد قدره 393 مليون دولار من الصندوق و1.2 مليار دولار كتمويل مشترك، والمشروعات المتوسطة 76 في المائة (179 مشروعاً) بإجمالي تمويل من الصندوق قدره 149 مليون دولار و379 مليون دولار كتمويل مشترك (انظر الشكل 2). ويمكن أن نعزو كبر عدد المشروعات المتوسطة إلى توافر الإطار النموذجي المعتمد لهذه المشروعات في عام 1996، مما أدى بصورة ملموسة إلى تسريع إجراءات الاستعراض والموافقة بالنسبة لهذه المشروعات، وتسهيل القدرة على الحصول على أموال من الصندوق مباشرة من جانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة، وخصوصاً منظمات المجتمع المدني.

الشكل 1: النسبة المئوية للمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني (م. م. م. إلى حافظة مشروعات الصندوق 1991-2010)



8 مشروعات ممولة من الصندوق الاستئماني لصندوق البيئة العالمية.

9 المشروعات المأخوذة في الاعتبار هي المشروعات التي كانت فيها إحدى منظمات المجتمع المدني هي الجهة المستفيدة من منحة الصندوق وبالتالي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذها. وقد شاركت منظمات المجتمع المدني في جميع المشروعات الأخرى من خلال عقود من الباطن لتنفيذ مكونات معينة.

الصندوق إلى مؤسسات بحثية دولية (14 مشروعاً كبيراً و13 مشروعاً متوسطاً)، وإسناد 7 في المائة إلى مؤسسات بحثية وطنية (3 مشروعات كبيرة و14 مشروعاً متوسطاً)، كما دخلت شركات القطاع الخاص أيضاً في شراكة مع الصندوق، حيث بلغ نصيبها 5 في المائة من حافظة المشروعات (مشروع واحد كبير و11 مشروعاً متوسطاً)، وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ 4 في المائة من المشروعات بصورة مشتركة من خلال علاقات شراكة متنوعة بين منظمات المجتمع المدني وهيئات حكومية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة (مشروع واحد كبير وأربعة مشروعات متوسطة)، وكانت منظمات الشعوب الأصلية مسؤولة عن تنفيذ مشروعين متوسطي الحجم (انظر الشكل 4).

توزيع محاور مجالات التركيز

ركزت معظم المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني على التنوع البيولوجي، وذلك بنسبة 71 في المائة (41 مشروعاً كبيراً و126 مشروعاً متوسطاً)، يلي ذلك محور التركيز المعني بتخفيف آثار تغير المناخ، والذي شكلت مشروعاته 14 في المائة من مشروعات منظمات المجتمع المدني (12 مشروعاً كبيراً و22 مشروعاً متوسطاً)، وتُمثل مشروعات المياه الدولية 6 في المائة من المشروعات التدخلية لمنظمات المجتمع المدني (13 مشروعاً متوسطاً)، كما نُفذت نسبة ماثلة كمشروعات ضمن محاور تركيز متعددة (3 مشروعات كبيرة و11 مشروعاً متوسطاً)، كما أسفر إدراج تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة ضمن مجالات تركيز عمل الصندوق في عام 2002 عن إسناد مشروعات إلى منظمات المجتمع المدني بإجمالي 3 في المائة من حافظة المشروعات المنفذة من قبل هذه المنظمات لمعالجة شواغل تدهور الأراضي (مشروع واحد كبير وستة مشروعات متوسطة) ومشروع واحد متوسط يستهدف إزالة الملوثات العضوية الثابتة.

التوزيع الإقليمي

كان أكبر عدد من المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني (28 في المائة، بإجمالي قدره 14 مشروعاً كبيراً و49 مشروعاً متوسطاً)

من نصيب منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث نفذت منظمات المجتمع المدني 17 في المائة من حافظة المشروعات (8 مشروعات كبيرة و33 مشروعاً متوسطاً)، وكان ما نسبته 12 في المائة من المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني من نصيب أفريقيا (3 مشروعات كبيرة و26 مشروعاً متوسطاً)، في حين نفذت منظمات المجتمع المدني في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 7 في المائة من المشروعات (17 مشروعاً متوسطاً)، وعلاوة على ذلك، مثلت المشروعات الإقليمية 21 في المائة (22 مشروعاً كبيراً و28 مشروعاً متوسطاً) من المشروعات التدخلية لمنظمات المجتمع المدني، بينما بلغت نسبة المشروعات العالمية 15 في المائة (10 مشروعات كبيرة و26 مشروعاً متوسطاً) (انظر الشكل 6).

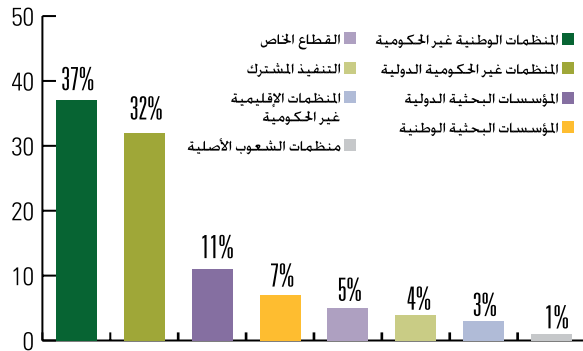
التوزيع حسب الهيئات المُنفّذة

تولى البنك الدولي المسؤولية عن أغلبية المشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني، والتي مثلت 41 في المائة (20 مشروعاً كبيراً و78 مشروعاً متوسطاً). كما لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً دوراً رئيسياً في الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في المشروعات الممولة من الصندوق، بما يمثل 33 في المائة (16 مشروعاً كبيراً و61 مشروعاً متوسطاً)، يليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنسبة 24 في المائة (20 مشروعاً كبيراً و37 مشروعاً متوسطاً). ومنذ إدراجها كهيئات مُنفّذة لمشروعات الصندوق في عام 2002، بدأت تلك الهيئات¹⁰ أيضاً في تنفيذ مشروعات منظمات المجتمع المدني بما نسبته 2 في المائة من المشروعات المسندة لمنظمات المجتمع المدني (مشروع واحد كبير وثلاثة مشروعات متوسطة) (انظر الشكل 7).

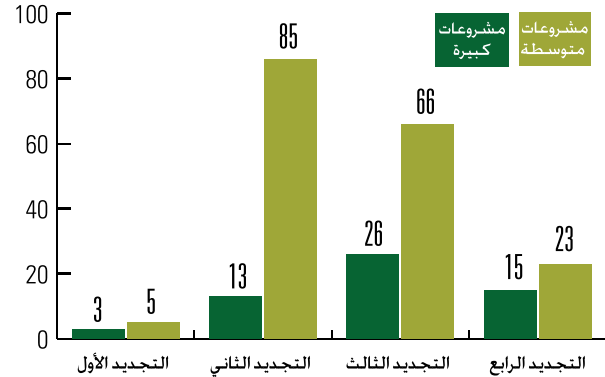
التمويل المشترك

كانت منظمات المجتمع المدني من الشركاء الأساسيين في استقطاب التمويل المشترك وتقديم المساهمات لإتمام مشروعات الصندوق. وتُشكل المساهمات النقدية والعينية من المنظمات غير الحكومية، والجهات المستفيدة، والمؤسسات، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين، حوالي 30 في المائة من إجمالي التمويل المشترك لحافظة مشروعات الصندوق (10.3 مليار دولار كتمويل مشترك في الفترة 1991-2008¹¹).

الشكل 4: التوزيع حسب أنواع منظمات المجتمع المدني



الشكل 3: الاتجاهات حسب دورة العمليات الأربع لتجديد موارد الصندوق

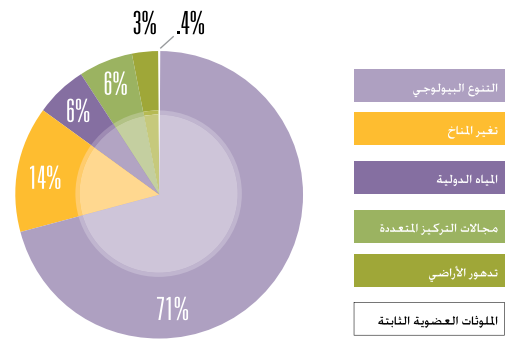


10 تم أخذ الهيئات المنفذة لمشروعات الصندوق في الاعتبار معاً، وهي تشمل: البنك الأفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو).

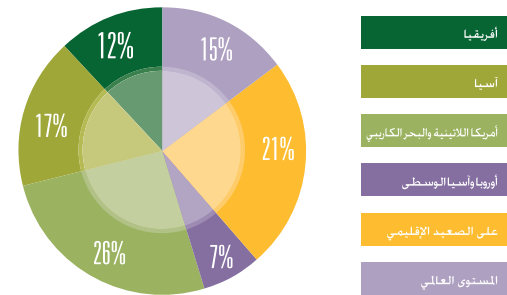
11 تقرير الصندوق السنوي 2008، واشنطن العاصمة



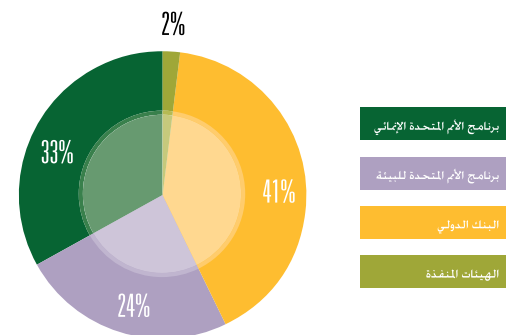
الشكل 5: توزيع محاور مجالات التركيز



الشكل 6: التوزيع الإقليمي



الشكل 7: التوزيع حسب الهيئات المنقذة



حلولٌ محلية لشواغل بيئية عالمية

أسهمت الإستراتيجيات على مستوى المجتمعات المحلية في معالجة الشواغل البيئية العالمية بصورة ملموسة. ويتناول هذا القسم مشاركة منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي من خلال البرنامج المعني بالمنح الصغيرة من قبل الصندوق.

يمكن معالجة المشكلات البيئية العالمية بصورة أفضل لدى توافر عناصر مشاركة السكان المحليين والمنافع العائدة بشكل مباشر على المجتمع المحلي وشعور الأطراف صاحبة الشأن بأن المشروعات والأنشطة نابعة من صميم مصلحتها. الواقع أن هذا هو الاعتقاد الراسخ الذي يستند إليه برنامج المنح الصغيرة (SGP).

يعمل برنامج المنح الصغيرة (SGP) الذي تم إنشاؤه في عام 1992 على القيام على المستوى المحلي بتقديم الدعم والمساندة لمختلف أنواع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي والمنظمات الشعبية ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية إلى ما غير ذلك.

يقدم برنامج المنح الصغيرة (SGP) للمجتمعات المحلية مباشرة منحاً بما يصل إلى 50 ألف دولار، ولكن المنحة تتراوح في المتوسط بين 20 ألف و35 ألف دولار، وذلك بناءً على مبدأ أنه بتوفير مبالغ تمويل صغيرة، يمكن لأفراد المجتمعات المحلية القيام بأنشطة تحدث اختلافاً وفاقاً كبيراً في حياتهم وبيئاتهم فضلاً في الوقت نفسه عن تحقيق منافع عالمية. وتُخصّص منح البرنامج في خمسة مجالات تركيز، هي: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي، والملوثات العضوية الثابتة، وتُعطى الأولوية للمشروعات التي من شأنها:

- تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جميع مراحل المشروع؛
- أداء المنظمات المحلية لدور قيادي في التنفيذ؛
- إدراج شروط خاصة بتنمية قدرات المجتمعات المحلية؛
- ربط سبل كسب العيش بتحقيق المنافع البيئية العالمية من خلال الإستراتيجيات الموضوعة على المستوى المجتمعي؛



- تلبية احتياجات المرأة واحتياجات وممارسات جماعات الشعوب الأصلية؛
- تعزيز المعرفة المحلية بالموارد العلمية والتقنية.

وتكييف الإطار الإستراتيجي العالمي لبرنامج المنح الصغيرة وفقاً للظروف القُطرية الخاصة.

الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية

تعاون برنامج المنح الصغيرة (SGP) مع مؤسسة الأمم المتحدة (UNF) في عام 2000 لإطلاق مبادرة شراكة باسم الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية. والهدف من هذا البرنامج هو إضافة قيمة كبيرة إلى برامج الحفظ الموجودة من خلال منهجيات مُجتمعية المُرَكَّز لحفظ التنوع البيولوجي المهم عالمياً.

وقد أحدثت مبادرة الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية، من خلال دعم ومساندة حفظ المناظر الطبيعية، زيادة كبيرة وملموسة في فعالية عمليات حفظ التنوع البيولوجي في مواقع التراث العالمي المستهدفة، ومحميات المحيط الحيوي، والمواقع المحددة بموجب اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، والشعاب المرجانية البحرية المهمة عالمياً. ويتولى برنامج المنح الصغيرة (SGP) إدارة وتنفيذ مبادرة الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية، حيث يقدم منحاً صغيرة بما يصل إلى 50 ألف دولار للمبادرات المدفوعة باعتبارات خاصة بالمجتمع المحلي. كما أن اتفاقية التراث العالمي المنبثقة عن اليونسكو شريك في هذا البرنامج.

وتشمل المواقع المشاركة في مبادرة الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية:

- أفريقيا: متنزه جبل كيليمنجارو الوطني في تنزانيا، ومنتزه جبل كينيا الوطني في كينيا، وسلسلة من خمس مناطق محمية في جنوب غرب مدغشقر، محمية المحيط الحيوي جودج - جاولينغ العابرة للحدود في السنغال وموريتانيا؛

- أمريكا اللاتينية: منظومة محمية بليز للحواجز المرجانية في بليز

ومحمية سنيان كان للمحيط الحيوي في المكسيك؛

- منطقة البحر الكاريبي: متنزه مورني تيروا بيتون الوطني في دومينيكا؛

- آسيا: المتنزه الوطني المطل على نهر سوبتيرانيان (الواقع تحت الأرض)

في مدينة بورتو برينسيسا في الفلبين.

أما أمثلة المبادرات المُجتمعية المُرَكَّز التي تُساندها مبادرة الإدارة المجتمعية لحفظ المناطق المحمية فتشمل مشروعات المناطق العازلة والتواصل، والسياحة المستدامة، وشبكات الري الصغيرة، وحفظ المعارف الإيكولوجية التقليدية، ومشروعات الطاقة الكهرومائية بالغة الصغر ومشروعات الطاقة المتجددة، وزيادة إنتاجية النظم الإيكولوجية الزراعية، ومجموعة من الأنشطة المولدة للدخل مثل تربية النحل والزراعة العضوية ومصايد الأسماك التي تديرها المجتمعات المحلية.

أصبح برنامج المنح الصغيرة (SGP) واحداً من أجح برامج الصندوق المؤسسية بفضل التشجيع على وضع إستراتيجيات على مستوى المجتمعات المحلية وجميع وتبادل الدروس المستفادة من هذه الإستراتيجيات المبتكرة الموضوعة على مستوى المجتمعات المحلية وإقامة علاقات الشراكة والشبكات لأصحاب المصلحة المباشرة وتشجيع المحاكاة والتكرار.

وتتضمن الخصائص الإستراتيجية المميزة لهذا البرنامج مساندته الأنشطة التي توفق بين سبل كسب العيش المستدامة وأولويات الصندوق على الصعيد العالمي، والالتزام المتزايد من جانب المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية غير الحكومية نتيجة لزيادة القدرات والخبرات المكتسبة، وكذلك المشاركة الفعالة من جانب الفئات المختلفة لأصحاب المصلحة المباشرة العاملين على معالجة القضايا البيئية العالمية على المستوى المحلي.

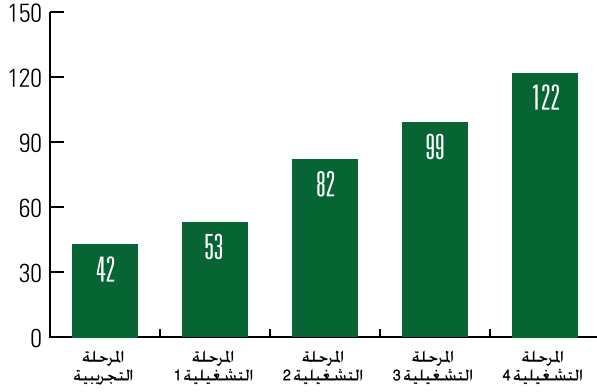
وقد أبرزت التقييمات المستقلة أهمية الآثار التي حققها برنامج المنح الصغيرة (SGP) على المستويين الوطني والمحلي، ومدى أهميته بالنسبة للبلدان النامية التي تنبع من "الطريقة التي يربط بها بين القضايا على المستويات العالمية والوطنية والمحلية من خلال نهج شفاف قائم على المشاركة القوية ومدفوع بالاعتبارات الخاصة بالبلدان المعنية من حيث تخطيط المشروعات وتصميمها وتنفيذها".

الهيكل البنوي لبرنامج المنح الصغيرة (SGP)

برنامج المنح الصغيرة هو برنامج مؤسسي تابع لصندوق البيئة العالمية ويقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته.

وبشجع هيكل البرنامج اللامركزي، والذي يقوم على مبادئ المشاركة والمرونة والشفافية، تحقيق أقصى درجة من الالتزام الذاتي والمبادرة من قبل البلدان والمجتمعات المحلية. وتُتخذ القرارات بالإجماع على المستوى القطري من قبل اللجنة التوجيهية الوطنية، وهي هيئة متعددة القطاعات ذات تمثيل قوي لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات الشعوب الأصلية، فضلاً عن المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المعنية. كما تعتبر اللجنة التوجيهية الوطنية مسؤولة عن وضع إستراتيجية البرنامج الخاص بالبلد المعني.

الشكل 8: البلدان المشتركة حسب المرحلة التشغيلية



التصنيف حسب أنواع المستفيدين الذين تتضمنهم حافظة برنامج المنح المحلية إلى أن 63 في المائة (7,800 مشروع) من حافظة مشروعات البرنامج أسندت إلى منظمات غير حكومية، بما في ذلك منظمات محلية ودولية؛ وإسناد 33 في المائة (4,100 مشروع) إلى منظمات المجتمع المحلي ومنظمات الشعوب الأصلية؛ وإسناد 4 في المائة (560 مشروعاً) إلى منظمات أخرى مثل المؤسسات الأكاديمية والبحثية (انظر الشكل 9).

توزيع محاور مجالات التركيز

لعل أهم مساهمة من قبل المجتمعات والمنظمات المحلية من خلال برنامج المنح الصغيرة (SGP) كانت في مجال التركيز على التنوع البيولوجي، وذلك بنسبة 52 في المائة من حافظة مشروعات البرنامج (6,906 مشروعات)، تليها المبادرات المحلية بشأن تغير المناخ بنسبة 18 في المائة (2,415 مشروعاً). كذلك، جمع نسبة 11 في المائة من مشروعات برنامج المنح الصغيرة (أكثر من 1,500 مشروع) بين مجالات تركيز متنوعة، وتُصنف كمشروعات متعددة مجالات التركيز. كما نُفذت مشروعات أيضاً في إطار محور التركيز المعني

ويوجد منسق وطني يعمل كحلقة وصل بين اللجنة التوجيهية الوطنية والشركاء المحليين. ويتولى فريق الإدارة المركزية للبرنامج، الموجود في وحدة صندوق البيئة العالمية في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسؤولية الإدارة العالمية العامة لبرنامج المنح الصغيرة (SGP).

تحليل حافظة مشروعات برنامج المنح الصغيرة

حتى مارس/ آذار 2010، قام برنامج المنح الصغيرة (SGP) بإسناد أكثر من 12,500 مشروع بإجمالي يبلغ أكثر من 295 مليون دولار، كما استقطب 408 ملايين دولار كتمويل مشترك، منها 178 مليون دولار مساهمات عينية من منظمات المجتمع المدني.

الاتجاهات حسب المرحلة التشغيلية

تستجيب المشاركة في برنامج المنح الصغيرة (SGP) لطلب كل من الحكومة والمجتمعات المحلية ورغبتها في المشاركة في البرنامج. وبناءً على منجزات المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية، ازداد توسيع نطاق برنامج المنح الصغيرة ببطء عبر مراحله التشغيلية. فمنذ مرحلته التجريبية (السنة المالية 1992 - السنة المالية 1996) عندما لم يكن البرنامج يعمل إلا في 42 بلداً فقط، تضاعف عدد البلدان المشتركة بواقع ثلاثة أضعاف تقريباً. وخلال مرحلته التشغيلية الأولى (السنة المالية 1996 - السنة المالية 1998)، كان هناك 53 بلداً مشاركاً؛ وفي مرحلته التشغيلية الثانية (السنة المالية 1999 - السنة المالية 2004)، انضم إلى البرنامج 29 بلداً إضافياً ليصبح العدد الإجمالي 83 بلداً؛ وفي مرحلته التشغيلية الثالثة (السنة المالية 2005 - السنة المالية 2007) كان هناك 99 بلداً مشاركاً؛ وفي مرحلته التشغيلية الرابعة (السنة المالية 2007 - السنة المالية 2010) بلغ إجمالي عدد البلدان 122 بلداً مشاركاً (انظر الشكل 8).

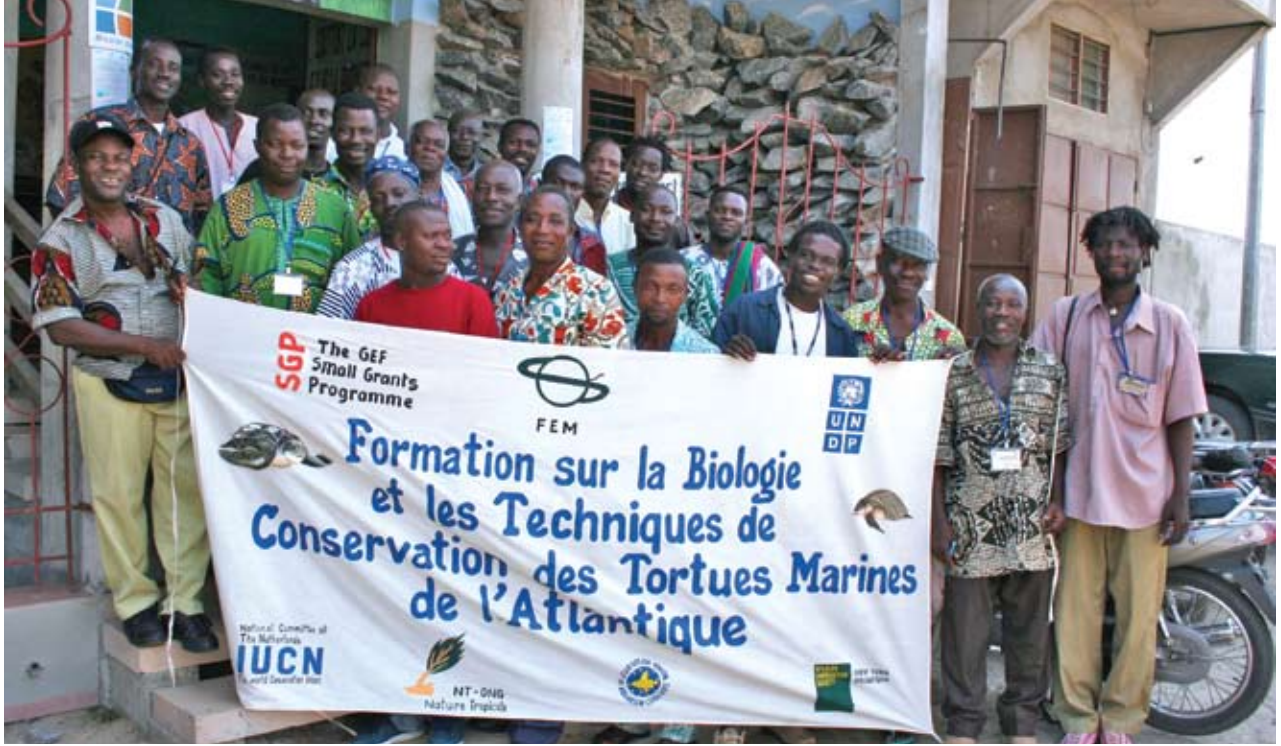
التوزيع حسب أنواع منظمات المجتمع المدني

يعمل برنامج المنح الصغيرة (SGP) حصرياً مع المجتمعات المحلية والجماعات المحلية، بما في ذلك مجموعة متنوعة من المنظمات. ويشير

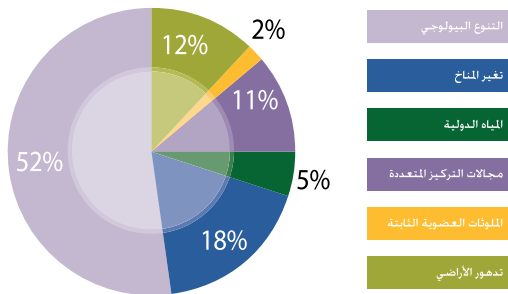
البلدان المشتركة في برنامج المنح الصغيرة (SGP)

وتوفالو، وبرنامج شبه إقليمي ثالث يشمل جزر كوك ونيوي.
 الدول العربية: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، اليمن.
 أوروبا وكومنولث الدول المستقلة: ألبانيا، أرمينيا، بيلاروس، بلغاريا، كازاخستان، جمهورية قيرغيز، مقدونيا، رومانيا، سلوفاكيا، طاجيكستان، تركيا، أوكرانيا، أوزبكستان.
 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الأرجنتين، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا. و برنامج شبه إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي يشمل البلدان التالية: أنتيغوا وبربودا، غرينادا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين.

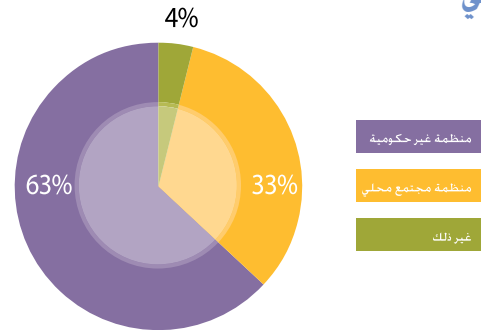
■ أفريقيا: بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير)، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيشل، جنوب أفريقيا، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.
 ■ آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، إيران، لاوس، ماليزيا، جزر المالديف، ميكرونيزيا، منغوليا، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساموا، جزر سليمان، سريلانكا، تايلاند، فانواتو، فييتنام. كذلك فإن هناك ثلاثة برامج شبه إقليمية للدول الجزرية في المحيط الهادئ، علاوة على برنامج شبه إقليمي لولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية بالاو وجزر مارشال، وبرنامج آخر لناورو وكيريباتي وتونغا



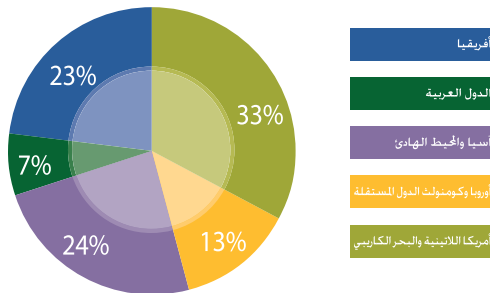
الشكل 10: توزيع مجالات تركيز برنامج المنح الصغيرة (SGP)



الشكل 9: التوزيع حسب أنواع منظمات المجتمع المدني



الشكل 11: التوزيع الإقليمي لبرنامج المنح الصغيرة (SGP)



بالمياه الدولية وهي تمثل 5 في المائة (675 مشروعاً). وفي عام 2002، تم إدراج تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة ضمن مجالات التركيز لبرنامج المنح الصغيرة. ونفذت المجتمعات المحلية 12 في المائة من حافظة مشروعات البرنامج (1,562 مشروعاً) و2 في المائة (242 مشروعاً) في هذين المجالين على التوالي (انظر الشكل 10).

التوزيع الإقليمي

تشكل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكبر حصة من المشروعات المنفذة (4,043 مشروعاً أو 33 في المائة)، تليها منطقتا آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا (3,060 مشروعاً أو 24 في المائة؛ و2,931 مشروعاً أو 23 في المائة، على التوالي). وتمثل منطقتا أوروبا وكومنولث الدول المستقلة، والدول العربية، حصة أصغر - وإن كانت ذات أهمية - من مشروعات البرنامج (1,636 مشروعاً أو 13 في المائة؛ و879 مشروعاً أو 7 في المائة، على التوالي) (انظر الشكل 11). وتمثل هذه النسب المئوية مجرد اتجاهات؛ حيث أن بعض المناطق بها بلدان مشتركة في البرنامج أكثر من غيرها، وذلك نتيجة توسع البرنامج على مر السنوات.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن البرنامج، والاطلاع على القائمة الكاملة لمسؤولي الاتصال بالبرنامج على المستويين الوطني والعالمي، على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://sgp.undp.org>

الملاح الرئيسية للمشروعات والممارسات السليمة

يقدم القسم التالي إطلالة عامة على أمثلة للمشروعات المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني. وقد جرى تحديد وتنفيذ جميع هذه المشروعات من قبل منظمات المجتمع المدني. وهي تُظهر تنوع علاقات الشراكة المقامة في مجالات التركيز الخاصة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة. كما تعكس هذه الأمثلة توازناً بين أنواع المشروعات، بما في ذلك المشروعات الكبيرة والمشروعات المتوسطة ومشروعات برنامج المنح الصغيرة، والمناطق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته.

على الصعيد العالمي

عالمياً: صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر (CEPF)

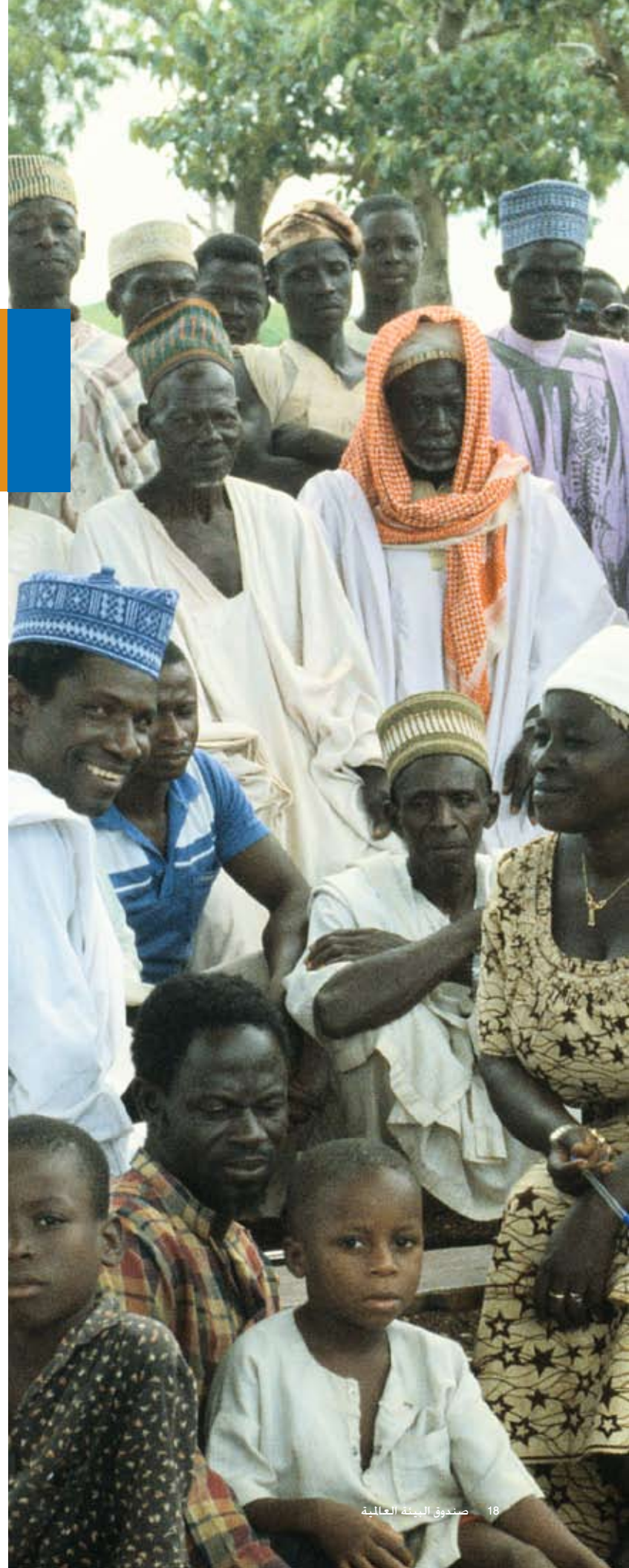
مجال التركيز: التنوع البيولوجي

منظمة المجتمع المدني المنفذة: منظمة الحفظ الدولية
(منظمة دولية غير حكومية)

نوع المشروع: مشروع كبير؛ الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته: البنك الدولي؛ صندوق البيئة العالمية: 25 مليون دولار، تمويل مشترك: 75 مليون دولار؛ موافقة صندوق البيئة العالمية: السنة المالية 2001

خلفية

تعرف النظم الإيكولوجية الأشد ثراءً بيئياً والأشد عرضة للتهديدات في العالم بأنها مناطق تنوع بيولوجي مُعرّضة للخطر. وتساند مناطق التنوع البيولوجي المهددة بالخطر هذه نحو 60 في المائة من تنوع الحياة. علماً بأن فقدان الأنواع المتوطنة والموائل الطبيعية مستمر بمعدل مروع.



عالمياً: تعزيز مشاركة المجتمع المدني بصورة نشطة وفعالة في تنفيذ اتفاقية ستوكهولم

مجال التركيز: الملوثات العضوية الثابتة

منظمة المجتمع المدني المنفذة: صندوق الصحة البيئية (منظمة دولية غير حكومية)

نوع المشروع: مشروع متوسط؛ الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ صندوق البيئة العالمية: مليون دولار؛ تمويل مشترك: 1,400,000 دولار، موافقة صندوق البيئة العالمية: السنة المالية 2003

خلفية

استجاب المجتمع الدولي لتهديد الملوثات العضوية الثابتة باعتماد اتفاقية ستوكهولم الرامية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة بالحد من الملوثات العضوية الثابتة وإزالتها. وهناك إقرار بأن المشاركة العامة عنصر مهم في معالجة وتطوير استجابات كافية للملوثات العضوية الثابتة وأثارها على الصحة والبيئة.

ومن خلال الشراكات مع نحو 160 منظمة غير حكومية ومنظمة مجتمع مدني، نفذ صندوق الصحة البيئية، بالشراكة مع الشبكة الدولية لإزالة الملوثات العضوية الثابتة، هذا المشروع بهدف زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في الأنشطة التي توفر إسهامات ملموسة وفورية في جهود البلدان في التحضير لتطبيق اتفاقية ستوكهولم. ومن شأن ازدياد قدرة المنظمات غير الحكومية أن يعزز بدوره قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف اتفاقية ستوكهولم.

المنجزات والدروس المستفادة

يتمثل أحد أهم منجزات المشروع في ضمان استدامة مشاركة منظمات المجتمع المدني في القضايا الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة. فقد زادت بصورة ملموسة قدرات أكثر من 100 منظمة مجتمع مدني على المشاركة والمساهمة في تنفيذ اتفاقية ستوكهولم في بلدانها، وعلاوة على ذلك، ساهم أكثر من 200 منظمة مجتمع مدني في 65 بلداً في زيادة الوعي بالملوثات العضوية الثابتة ومصادرها وأثارها الصحية والبيئية بإنتاج وثائق معلوماتية ووثائق سياسات خاصة بالبلدان وأو ذات صلة بالبلدان. وهناك موقع إلكتروني هو (www.ipen.org)، يعمل كقاعدة بيانات عالمية لمنظمات المجتمع المدني والحكومات والصناعة وغيرها من أصحاب المصلحة المباشرة بشأن القضايا ذات الصلة بالملوثات

من أجل معالجة تحدي فقدان التنوع البيولوجي في مناطق التنوع البيولوجي المهددة بالخطر، أسست منظمة الحفظ الدولية شراكة من خلال مشروع صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر. و يهدف مشروع هذا الصندوق إلى تقديم مساعدة إستراتيجية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص الأخرى لأغراض حماية الأنظمة الإيكولوجية الأشد عرضة للتهديد في العالم. والواقع أن النهج المعني بمناطق التنوع البيولوجي المهددة بالخطر لحفظ النظم الإيكولوجية يُعدّ إستراتيجية دقيقة الاستهداف تجمع بين القوة التقنية والمالية والمعرفة الميدانية والمهارة والمرونة الإدارية ونظام معرفي لتيسير الإبلاغ بالمعلومات. ويركز صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر داخل مناطق التنوع البيولوجي المخرجة على أهم أولويات الحفظ، وهي:

- الأنواع المهددة عالمياً والمركزة جغرافياً؛
- المواقع ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لبقاء هذه الأنواع؛
- المناظر والبيئة الطبيعية الضرورية للحفاظ على العمليات الإيكولوجية والمتطورة.

المنجزات والدروس المستفادة

لقد مكّن صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر (CEPF) منظمات المجتمع المدني من المشاركة في حفظ بعض الأنظمة الإيكولوجية الأشد عرضة للخطر في العالم والاستفادة من ذلك. فمن خلال النموذج المبتكر في حفظ التنوع البيولوجي الدولي الذي طبقه المشروع، قدم صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر منحاً لأكثر من 1,500 منظمة مجتمع مدني، مُنفذاً بذلك مشروعات متنوعة للمساعدة على حفظ مناطق التنوع البيولوجي المهددة بالخطر في 51 بلداً من خلال هيكليّة وعمليات متمسكة بالمرونة والبراعة. وقد أثبتت المنح المقدمة لمنظمات المجتمع المدني فعاليتها بشكل خاص في توسيع نطاق المناطق المحمية وتعزيز إدارتها وتشجيع سبل كسب العيش المستدامة البديلة في إنتاج المناظر الطبيعية والتثقيف البيئي والتوعية وبناء القدرات وتعزيز تنمية المجتمع المحلي وتخفيف حدة الفقر.

وساعد الدعم المقدم من صندوق البيئة العالمية على إطلاق صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر (CEPF). وقد أثبت النموذج الذي قدمه المشروع لجأحه وفعاليته في تحقيق هدف حفظ التنوع البيولوجي. ويواصل صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر حالياً عمله كبرنامج مشترك بمساندة الوكالة الفرنسية للتنمية، ومنظمة الحفظ الدولية، وصندوق البيئة العالمية، والحكومة اليابانية، ومؤسسة جون دي. وكاثارين تي. ماك آرثر، والبنك الدولي.

العضوية الثابتة. وقد كان هذا المشروع فعالاً في مناصرة السياسات والمساهمة في الشراكات في بلدان كثيرة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات. وبشارك كثير من منظمات المجتمع المدني في تقديم مداخلات جوهرية في أنشطة تخطيط التنفيذ الوطني. وتستطيع منظمات المجتمع المدني والمسؤولون الحكوميون الآن بكل تأكيد أن يعتبروا أنفسهم حلفاء يعملون على حل مشكلة وطنية مشتركة.

على الصعيد الإقليمي

إقليمياً: الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة في منطقة الجنوب الأفريقي: النهج المعني بسبل كسب العيش والنظام الإيكولوجي

مجال التركيز: تدهور الأراضي وبناء القدرات المستهدفة

منظمة المجتمع المدني المنفذة: المعهد الدولي لإدارة المياه (مؤسسة بحثية)

نوع المشروع: مشروع متوسط؛ الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ صندوق البيئة العالمية: 999 ألف دولار؛ تمويل مشترك: 1,211,000 دولار؛ موافقة صندوق البيئة العالمية: السنة المالية 2005

خلفية

تساند النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة في منطقة الجنوب الأفريقي مجموعة متنوعة من الحياة النباتية والحيوانية، كما توفر العديد من منتجات وخدمات الأنظمة الإيكولوجية. وما زالت إمكانية استخدام موارد المياه في الأراضي الرطبة الداخلية الصغيرة في الإنتاج الزراعي محدودة النطاق وغير مطورة بالصورة الكافية والملائمة في منطقة الجنوب الأفريقي. ويمكن للتنمية غير المخططة وتحويل النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة نحو استخدام الأرض في الزراعة أن تضر بشدة بسبل كسب عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد على هذه الأراضي الرطبة.

ويعكف المعهد الدولي لإدارة المياه على تنفيذ هذا المشروع الذي يرمي إلى الحد من تدهور الأراضي في الأراضي الرطبة المستخدمة في الإنتاج الغذائي في منطقة الجنوب الأفريقي بمعالجة الافتقار إلى البيانات العلمية لتوفير خيارات على صعيد السياسات وتطبيق إجراءات تدخلية من أجل إستراتيجيات سبل كسب عيش سليمة إيكولوجياً ومعتمدة على الأراضي الرطبة. ومن أجل تعظيم مدى وأثر هذا المشروع، دخل المعهد الدولي لإدارة المياه في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والمكتب الإقليمي للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة في الجنوب الأفريقي علاوة على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجامعات في الدول المشتركة، وهي ليسوتو وملاوي وموزامبيق وسوازيلند وتنزانيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي.

المنجزات

من خلال نهج متعدد التخصصات، تم في هذا المشروع استخدام بيانات جديدة حول الأراضي الرطبة. وتشمل الأدوات المعلوماتية المفيدة التي تم تطويرها رسم خرائط للأراضي الرطبة، ومعلومات

مفصلة حول مساحاتها حسب استخدامات الأراضي وتقييم الاستخدام الموسمي للأرض، والرصد والنمذجة الهيدرولوجية. وهذه البيانات الجديدة تكملها دراسات أخرى، كاستعراض وتحليل مفصلين لسياسات وتشريعات الأراضي الرطبة والاستقصاءات الاجتماعية - الاقتصادية ودراسات الحالة حول آثار تدهور الأراضي المرتبط باستخدام الأراضي الرطبة، وسبل كسب العيش وقيمة الأراضي الرطبة.

ويجري تنفيذ هذا المشروع في الوقت الحالي. وتتمثل الخطوات التالية في صياغة سياسات وإستراتيجيات محسنة بناءً على هذه المعرفة الجديدة والقدرة المعززة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة.

إقليمياً: خلق القدرة على التنمية المستدامة للطاقة المتجددة وتعزيزها في أمريكا الوسطى

مجال التركيز: تغير المناخ

منظمة المجتمع المدني المنفذة: شبكة مستخدمي الكتلة الأحيائية - أمريكا الوسطى (منظمة وطنية غير حكومية).

نوع المشروع: مشروع متوسط؛ الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ صندوق البيئة العالمية: 750 ألف دولار؛ تمويل مشترك: 3,400,000 دولار؛ موافقة صندوق البيئة العالمية: السنة المالية 1999

خلفية

على الرغم من التركيز القوي على القضايا البيئية والتنمية المستدامة كأولويات وطنية، إلا أنه تم إلى حد كبير إغفال أهمية قطاع الطاقة المتجددة في جميع بلدان أمريكا الوسطى. كما منعت الحواجز المؤسسية والمعلوماتية والمالية والتقنية في المنطقة تبني بدائل الطاقة المتجددة، وخصوصاً في القطاع الريفي المحروم من الكهرباء وفي الأسواق صغيرة الحجم.

وقد نفذت شبكة مستخدمي الكتلة الأحيائية - أمريكا الوسطى هذا المشروع لخلق وتعزيز القدرة على تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة المستدامة استناداً إلى التعاون الإقليمي والروابط فيما بين البلدان. وفي ظل هدف تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري عن طريق تشجيع الطاقة المتجددة صغيرة النطاق، تضمنت الأهداف النوعية ما يلي:

- زيادة إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الأساسية بالنسبة لعدد أكبر من سكان أمريكا الوسطى، وخصوصاً في المناطق الريفية؛

- استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بدلاً من أنواع الوقود الأحفوري، في أنشطة توليد الكهرباء صغيرة النطاق؛
- الدخول في مناقشات لتيسير دمج حماية البيئة العالمية في أجندة سياسات الطاقة لأمريكا الوسطى.

المنجزات والدروس المستفادة

تم تنفيذ العديد من تجارب وتطبيقات الطاقة المتجددة القابلة للتكرار والمحاكاة من خلال ثمانية مشروعات إيضاحية، بما في ذلك الطاقة

الكهرومائية والتوليد المشترك وتوليد الطاقة الكهربائية الشمسية، بإجمالي قدره 9.7 كيلووات. وقد نفذت جميع هذه المشروعات الإيضاحية من خلال شراكات مع منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني محلية، مما أفاد المجتمعات المحلية غير المرتبطة بالشبكة في سبعة بلدان مشتركة. وقد وُضعت دراسات جدوى لتحديد آليات مالية مبتكرة للطاقة المتجددة.

وعلاوة على ذلك، زاد وعي المسؤولين الحكوميين بدرجة كبيرة بشأن الطاقة المتجددة والقدرة على توليدها، ونتيجة لذلك، تحقق التكامل الإقليمي للمؤسسات الحكومية، وتم دمج الطاقة المتجددة في سياسات وخطط الطاقة والبيئة في كل من المنطقة والبلدان المشتركة.

على الصعيد الوطني

الأرجنتين: إدارة وحفظ التنوع البيولوجي للأراضي الرطبة في منطقة إستيروس ديل أبييرا

مجال التركيز: التنوع البيولوجي

منظمة المجتمع المدني المنفذة: مؤسسة إيكوس (منظمة وطنية غير حكومية)

نوع المشروع: مشروع متوسط: الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ صندوق البيئة العالمية: 975 ألف دولار؛ تمويل مشترك: 9,394,125 مليون دولار؛ موافقة صندوق البيئة العالمية: السنة المالية 2003

خلفية

إستيروس ديل أبييرا (يعني "الماء الساطع" بلغة غواراني الأصلية المحلية) وتمثل هذه المنطقة ثاني أكبر مشروع للأراضي الرطبة في العالم، وهي أكبر منطقة محمية في الأرجنتين. والمنطقة عبارة عن نظام إيكولوجي للأراضي الرطبة مهم عالمياً وجزير الأمطار، يمتد على مساحة 1.2 مليون هكتار، كما يمثل أيضاً أحد أهم خزانات المياه العذبة في القارة. وقد تعرضت الأحوال التي تكاد تكون بكاراً في هذه المنطقة الإيكولوجية في شمال شرق الأرجنتين لتهديدات من ظروف أساسية كامن في المنطقة، بما في ذلك سوء الإشراف وعدم وضوح ملكية الأراضي ونقص التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ومن أجل الحماية والإدارة بغرض الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في الأراضي الرطبة ذي الأهمية العالمية في هذه المنطقة الإيكولوجية في شمال شرق الأرجنتين، نفذت مؤسسة إيكوس هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة وبالمشاركة الكاملة من جانبها.

المنجزات والدروس المستفادة

يتمثل المنجز الأساسي لهذا المشروع في اعتماد خطة للإدارة الإقليمية لهذه المنطقة الإيكولوجية. وقد حقق الالتزام الكامل بالخطة الموضوعية من خلال مشاركة المجتمع المحلي في صياغتها عبر

المشاورات والحوار. إلا أن الشيء ذا الأهمية الخاصة في هذه العملية يتمثل في احترام التراث الزراعي لسكان أبييرا، الذي يمثل ثقافة قوامها علاقة شديدة الوثاقة بالكائنات البرية التي تستوطن الأراضي الرطبة. وقد صدرت تقارير عديدة أيضاً، بما في ذلك إعداد خرائط للمناظر الطبيعية والأنواع الأصلية المهددة من الحيوانات والنباتات وكذلك الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية المنتجة. وبناءً على هذه التقارير، تم وضع إستراتيجية لسبل كسب العيش البديلة مع التشديد بوجه خاص على السياحة الإيكولوجية التي وفرت مصادر دخل جديدة وكفلت الاستخدام المستدام للموارد في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تم تطبيق نهج مبتكر للتحقيق البيئي وبناء القدرات وذلك من خلال تمكين أطفال المدارس من الترويج لجهود الحفظ والحماية.

وكان إشراك المجتمع المحلي في جهود الحفظ عنصراً أساسياً فيما حقق من نجاح. وقد ضمن المجتمع المحلي، من خلال كونه جزءاً من الحل، استدامة جهود الحفاظ على إرثه الطبيعي والثقافي.

الاتحاد الروسي: المواد السامة الثابتة والأمن الغذائي والشعوب الأصلية في الشمال الروسي

مجال التركيز: المياه الدولية

منظمة المجتمع المدني المنفذة: الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال (منظمة شعوب أصلية)

نوع المشروع: مشروع متوسط: الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ صندوق البيئة العالمية: 750 ألف دولار؛ تمويل مشترك: 2,010,000 دولار؛ موافقة صندوق البيئة العالمية: السنة المالية 2000

خلفية

تعرضت الظروف الصحية لشعوب القطب الشمالي الأصليين للخطر نتيجة التعرض للمواد السامة الثابتة، وتميل المواد السامة الثابتة إلى التراكم والتضخم بيولوجياً في السلاسل الغذائية، لا سيما السلاسل الغذائية البحرية، التي يعتمد عليها نمط حياة السكان الأصليين في هذه المنطقة القطبية الشمالية. ونتيجة لذلك فإن السكان الأصليين في مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى من الاتحاد الروسي هم أكثر عرضة لأعلى المستويات من المواد السامة الثابتة من أي فئة سكانية على وجه الأرض. وأظهرت الدراسات الأولية أن المستويات البيئية للمواد السامة الثابتة مرتفعة بدرجة كبيرة في المنطقة القطبية الشمالية الروسية. علماً بأن البيانات المتاحة كانت ضئيلة، كما أن مناطق كثيرة من القطب الشمالي الروسي لم تكن مشمولة في هذه الدراسات.

ولمواجهة الضغوط الواقعة على صحة الشعوب الأصلية، والتي هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذه الشعوب في النهاية، نفذت الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال سلسلة من المبادرات المترابطة بغرض الحد من التلوث الناتج عن المواد السامة الثابتة في بيئة القطب الشمالي.

المنجزات والدروس المستفادة

بالشراكة مع مؤسسات بحثية من روسيا وغيرها من بلدان القطب الشمالي، أجريت دراسات مكثفة من أجل التوثيق الكامل لمدى التلوث بالمواد السامة الثابتة وآثاره على صحة الإنسان، واشتملت هذه الدراسات على تقييمات لمصادر التلوث المحلية القريبة من المجتمعات المحلية الأصلية، وتقييم التلوث من مصادر بعيدة بسبب الجو والنقل النهري إلى المناطق المأهولة بالشعوب الأصلية، وتقييم أثر التلوث على صحة الشعوب الأصلية.

وحققت شراكة وثيقة بنجاح بين باحثين ومنظمات شعوب أصلية ومجتمعات محلية وفقاً للممارسات المعترف بها دولياً، وكذلك تعاون فعال في وضع حلول علاجية لتقليل المخاطر الصحية الناشئة عن تلوث البيئة ومصادر الغذاء التقليدية، وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ المشروع عزز موقف الاتحاد الروسي في المفاوضات الدولية لتقليل استخدام المواد السامة الثابتة. ومكنت الخبرة المكتسبة أيضاً الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال من المشاركة النشطة والكاملة في هذه المفاوضات. وقد عملت الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال باعتبارها المنظمة غير الحكومية الرئيسية في وضع وتنفيذ خطة عمل لإزالة التلوث في المنطقة القطبية الشمالية في اجتماعات اتفاقية ستوكهولم.

على المستوى المحلي

شيلي: إدارة خط لافكينشيز الساحلي

مجال التركيز: التنوع البيولوجي

منظمة المجتمع المدني المنفذة: رابطة نيوبن بو لشعوب لافكينشيز الأصلية (منظمة شعوب أصلية)

نوع المشروع: برنامج المنح الصغيرة؛ صندوق البيئة العالمية: 33,446 دولاراً؛ موافقة برنامج المنح الصغيرة: السنة المالية 2002

خلفية

يؤلف المابوش أهم شريحة سكانية أصلية في وسط وجنوب شيلي بإجمالي قدره حوالي 4 في المائة من سكان هذا البلد. واللافكينش هو مجتمع محلي ساحلي من المابوش يتألف من ثماني عرقيات أصلية ويعيش في حرمان اجتماعي واقتصادي. وقد أجبرت الظروف غير المواتية هذه المجتمعات على الاستغلال الجائر لمواردها الطبيعية مما جعل سبل كسب عيشها غير مستدامة وعرض بقائها للخطر.

وقد نفذت رابطة نيوبن بو لشعوب لافكينش الأصلية هذا المشروع لبناء نموذج قائم على المشاركة من إدارة المناطق المحمية موجه إلى حفظ التنوع البيولوجي من خلال الأنشطة الثقافية. واشتملت الإستراتيجيات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف على المشاركة المجتمعية الفعالة وتشخيص الوضع البيئي والتخطيط والتنفيذ والإدارة والتقييم.

المنجزات والدروس المستفادة

أدت حلقات العمل التي نُظمت حول تعافي التربة والحراثة، وكذلك البرامج التي بثتها محطة إذاعية محلية، إلى زيادة بدرجة كبيرة في قدرة المجتمع المحلي على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد البحرية. وكذلك تم بناء 24 بيتاً زراعياً زجاجياً (صوبة) للإنتاج المستدام للفاكهة والخضراوات وغيرها من المنتجات اللازمة لاستهلاك المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، دخلت قبائل لافكينش في اتفاقية مع السلطات الحكومية لتشكيل لجنة مفاوضات ثنائية لتعميق جهود الضغط لدى السلطات المعنية.

وقد أحدث تبني نظم إدارة مستدامة وقائمة على المشاركة آثاراً إيجابية بالنسبة لسبل كسب عيش هذه المجتمعات المحلية. وتمكن القادة المحليون من تحسين مهاراتهم الإدارية وقدرتهم على التفاوض مع السلطات. وتمت استعادة تراث اللافينش الثقافي من خلال الطقوس الدينية والفعاليات التي شجعها هذا المشروع.

الفلبين: الإدارة المجتمعية لمستجمعات المياه والاستفادة من الموارد المائية في توليد الطاقة الكهرومائية

مجال التركيز: تغير المناخ

منظمات المجتمع المدني المنفذة: جماعة ياموغ لتنمية الطاقة المتجددة ورابطة مزارعي البولوكون (منظمة مجتمع محلي)

نوع المشروع: برنامج المنح الصغيرة (SGP)؛ صندوق البيئة العالمية: 44,914 دولاراً؛ موافقة برنامج المنح الصغيرة: السنة المالية 1999

خلفية

البولوكون عبارة عن مجتمع محلي زراعي صغير يتألف من نحو 100 أسرة معيشية في أقصى جنوب الفلبين. وعلى الرغم من أن هذا المجتمع المحلي يشكل من الناحية الفنية جزءاً من ثالث أكبر مدينة في البلد، وهي مدينة دافاو، فإن شبكة كهرباء المدينة تنتهي تغطيتها على بعد 20 كيلومتراً من ذلك المجتمع المحلي. وكان مصدر الكهرباء المحدود لبضع أسر فقط من البولوكون يأتي من مولد ديزل مشترك.

الكهرومائية. كما اشتملت أنشطة جديد وحماية مستجمعات المياه أيضاً على أعمال يؤديها المجتمع المحلي. فبدون مستجمع المياه البالغ 70 هكتاراً، كان تدفق مياه النهر سينخفض فلا تعمل محطة الطاقة الكهرومائية بالغة الصغر. وقد أعاد المجتمع المحلي زراعة 25 من أصل 70 هكتاراً في منطقة مستجمعات المياه.

والتزم المجتمع المحلي بأكمله بهذا المشروع. وقام أعضاء رابطة المزارعين وجماعة بولوكون النسائية بتشكيل جمعية محطة طاقة شعب بولوكون التعاونية التي تملك محطة الطاقة الكهرومائية وتقوم بتشغيلها. ويتم استثمار الإيرادات التي حققها الجمعية التعاونية المملوكة للمجتمع المحلي في مشروعات مجتمعية تساعد على تحسين الحياة في بولوكون.

ولتوفير إمكانية الحصول على الكهرباء لهذا المجتمع المحلي، نفذت جماعة ياموغ لتنمية الطاقة المتجددة، بالتعاون الوثيق مع رابطة مزارعي البولوكون، هذا المشروع الرامي إلى تقليل الحواجز التقنية والمؤسسية والمعلوماتية أمام تنفيذ مشروعات لطاقة كهرومائية بالغة الصغر تديرها المجتمعات المحلية.

المنجزات والدروس المستفادة

تم إشراك مجتمع البولوكون في تصميم وبناء وتشغيل وصيانة نظام للطاقة الكهرومائية بالغة الصغر بقدرة 15 كيلوات. فأصبح بإمكان نحو 110 أسر معيشية وكذلك معظم الأماكن العامة الحصول على كهرباء نظيفة. وقد كان بناء القدرات مكوناً أساسياً في المشروع، حيث تلقى أفراد المجتمع المحلي تدريباً على تصميم وبناء وصيانة وإدارة محطة للطاقة



شراكة فعالة في مناصرة السياسات الدولية

أصبحت منظمات المجتمع المدني جهات مناصرة بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات الدولية في صندوق البيئة العالمية وذلك من خلال مشاركتها بأسلوب منهجي واتخاذها مبادرات على المستوى الدولي. ويتناول هذا القسم مشاركة منظمات المجتمع المدني على صعيد السياسات الدولية.

تساهم منظمات المجتمع المدني، على صعيد السياسات الدولية، بأداء دورها كجهات مناصرة بصورة فعالة في عملية اتخاذ القرار في صندوق البيئة العالمية من خلال:

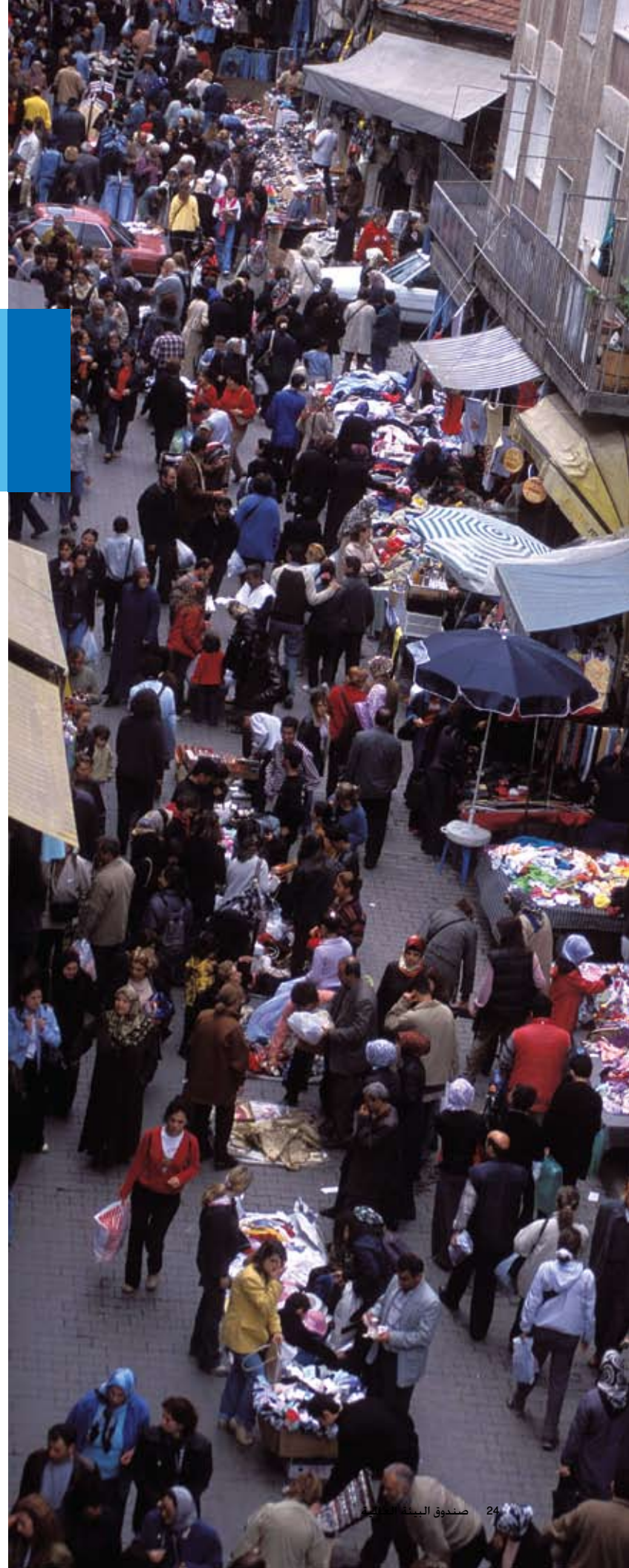
- الحوكمة ووضع السياسات؛
- جهود الضغط من أجل استقطاب مساهمات من المانحين خلال مفاوضات تجديد موارد الصندوق؛
- التوعية والتواصل بشأن القضايا البيئية الدولية.

ولكن المساهمة الأهم كانت من خلال المشاركة الفعالة في المشاورات بين صندوق البيئة العالمية والمنظمات غير الحكومية وفي اجتماعات المجلس وكذلك الجمعية العمومية لصندوق البيئة العالمية. وتعتبر عملية التفاوض هذه عملية فريدة من نوعها بالنسبة للهيئات متعددة الأطراف الأخرى، لأنها تتيح التبادل المباشر لوجهات النظر بين منظمات المجتمع المدني وصندوق البيئة العالمية والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وأعضاء المجلس.

وتتيح هذه التفاعلات لمنظمات المجتمع المدني فرصة طرح مقترحات بناءة من أجل إصلاح السياسات والإصلاحات المؤسسية اللازمة لتعزيز فعالية الصندوق. وقد استفاد الصندوق كثيراً من وجهات نظر منظمات المجتمع المدني في صياغة سياساته.

شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية

تأسست شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية في



عام 1995 كشبكة طوعية لمنظمات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة في مشاورات المنظمات غير الحكومية واجتماعات المجلس، وتلقي معلومات حول الصندوق بصورة منتظمة. وجاء إنشاء هذه الآلية المتيحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني بعد قرار المجلس دعوة منظمات المجتمع المدني لحضور اجتماعاته.

وشبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية عبارة عن شراكة بين شبكة صندوق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني التي يتفق عملها في مجال البيئة والتنمية المستدامة مع اختصاصات الصندوق.

وقد تم توثيق أثر هذه الشبكة في بعض التقييمات التي أبرزت أن "صندوق البيئة العالمية قام بتحفيز تأسيس هذه الشبكة كهيئة استشارية وقناة معلومات لجماعات المجتمع المدني الوطنية بشأن سياسات الصندوق وبرامجه".

ازداد اهتمام منظمات المجتمع المدني بتأسيس حوار رسمي مع الصندوق زيادة مطردة على مر السنين، وهناك حالياً أكثر من 400 عضو نشط من منظمات المجتمع المدني مشترك في هذه الشبكة بتقديم مداخلات متعلقة بالسياسات والبرامج وتقييم أنشطة الصندوق.

ويتولى تفسير أعمال شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية 15 مركزاً للتنسيق الإقليمي؛ ثلاثة منها تمثل منظمات الشعوب الأصلية؛ بالإضافة إلى مركز تنسيق مركزي. ويبين الجدول التالي المناطق الممتثلة في الشبكة والبلدان المشمولة ضمن كل منطقة.

وتشمل مسؤوليات مراكز التنسيق، على سبيل المثال لا الحصر، الاحتفاظ بقائمة محدثة بالأعضاء النشطين؛ والتنسيق بانتظام مع أعضاء كل منطقة على حدة لتقديم تقارير حول الشواغل الإقليمية؛ واختيار منظمات المجتمع المدني التي تدعى لحضور اجتماعات المجلس؛ وتنسيق وضع جداول الأعمال للاجتماعات التشاورية؛ والمشاركة في اجتماعات المجلس؛ وتقديم معلومات للأعضاء وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين حول الأنشطة ذات العلاقة بالصندوق، بما في ذلك المشاورات واجتماعات المجلس ورفع تقارير لهذه الاجتماعات.

وأسفر الطلب الكبير على المعلومات والمشاركة من جانب منظمات المجتمع المدني عن الحاجة إلى شبكة أفضل هيكلاً وأكثر تنظيماً للمنظمات غير الحكومية. علماً بأن أهداف وهيكل الشبكة وإجراءات

شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية

الرؤية: مجتمع مدني ديناميكي يؤثر على السياسات والأفعال على جميع المستويات لحماية البيئة العالمية وتشجيع التنمية المستدامة.

الرسالة: تعزيز شراكة المجتمع المدني مع صندوق البيئة العالمية بتعزيز المشاركة والمساهمة في السياسات وتحفيز الأفعال.

مناطق شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية	البلدان المشمولة
الجنوب الأفريقي	أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، زامبيا، زمبابوي.
شرق أفريقيا	بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، رواندا، سيشل، الصومال، السودان، تنزانيا، أوغندا.
غرب أفريقيا	بنين، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، غانا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، غامبيا، توغو.
شمال أفريقيا	الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السودان، تونس.
جنوب آسيا	بنغلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا.
جنوب شرق آسيا	بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تيمور-ليشتي، تايلند، فييتنام.
شمال شرق آسيا	الصين، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، اليابان، منغوليا.
غرب آسيا	إيران، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، اليمن.
الحيط الهادئ	أستراليا، جزر كوك، فيجي، ساموا، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوزيلند، نيوي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، جمهورية قيرغيز، مولدوفا، الاتحاد الروسي، طاجيكستان، تركمنستان، أوكرانيا، أوزبكستان.
أمريكا الوسطى	بليز، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما.
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، إكوادور، باراغواي، بيرو، أوروغواي، فنزويلا.
منطقة البحر الكاريبي	أنتيغوا وبربودا، بربادوس، جزر البهاما، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، هايتي، غرينادا، غيانا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، جزر فرجن.
أوروبا	ألبانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، ألمانيا، اليونان، الجبل، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الجمهورية السلوفاكية، سلوفاكيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، هولندا، المملكة المتحدة، (إسرائيل).
أمريكا الشمالية	كندا، الولايات المتحدة.
الشعوب الأصلية	أفريقيا والأمريكتان وآسيا والمحيط الهادئ.

انتخاب مراكز التنسيق، ضمن قضايا أخرى، مذكورة بالتفصيل في قواعد وإجراءات تشغيل وإدارة شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية¹³. وقد جرى تشاور مكثف مع أعضاء الشبكة بشأن هذه القواعد والإجراءات التي تمت الموافقة عليها في عام 2008.

مشاركة منظمات المجتمع المدني في مناصرة السياسات

يجتمع مجلس صندوق البيئة العالمية مرتين سنوياً للمناقشة واتخاذ قرارات بشأن السياسات واستعراض المشروعات والمواقف عليها. وقبيل الاجتماع الرسمي للحكومات المشتركة في الصندوق، يعقد اجتماع تشاوري بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية. و يشارك في تنظيم الاجتماع التشاوري الشبكة والأمانة العامة للصندوق. و من خلال مراكز التنسيق الإقليمية ومثلي منظمات الشعوب الأصلية، وبتيسير من مركز التنسيق المركزي، تعد منظمات المجتمع المدني نفسها للتفاعل مع الأمانة العامة للصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وكذلك مع أعضاء المجلس. وخلال هذه الاجتماعات التشاورية، تعرب منظمات المجتمع المدني عن شواغلها وتعلق على السياسات والمشروعات وتعرض مواقفها حيال القضايا الجوهرية المطروحة على جدول أعمال المجلس. وهذه العروض والمناقشات ليست مجرد تبادل للآراء وإطلاع على الشواغل. فقد أجرت منظمات المجتمع المدني بعض التعديلات الكبيرة على سياسات الصندوق من خلال إعرابها عن شواغلها خلال المشاورات. وأحد أمثلة ذلك هو المناقشات التي أسفرت عن الموافقة على مشروعات متوسطة. كما يتم أيضاً عرض الجوانب الإيجابية والسلبية لتنفيذ أنشطة الصندوق خلال هذه الاجتماعات، وذلك من خلال عرض دراسات الحالة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني. وتمثل هذه التجارب فرصة لتبادل الآراء بشأن ممارسات منظمات المجتمع المدني والدروس المستخلصة من تنفيذ المشروعات مع مختلف شركاء الصندوق. وعلاوة على ذلك، وخلال اجتماع المجلس، تتاح لمنظمات المجتمع المدني فرصة التفاعل مع أعضاء المجلس وتنفيذ إجراءات تدخلية رسمية في هذه الاجتماعات.

ثمة فرصة رئيسية أخرى لمشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال الجمعية العمومية للصندوق، التي تجتمع مرة كل ثلاث أو أربع سنوات، بما يتوافق مع بداية دورة تجديد الموارد الجديدة. حيث يحضر ممثلون عن جميع البلدان المشتركة اجتماعات الجمعية العمومية بغرض استعراض سياسات الصندوق العامة وعملياته ووضع إرشادات للسياسات المعنية بدورة تجديد الموارد التالية. كما تتيح الجمعية العمومية فرصاً حوارات رفيعة المستوى حول التحديات الكبيرة التي تواجه الصندوق وطرق مجابهة هذه التحديات، وزيادة الوعي بالتحديات البيئية العالمية الرئيسية وفهمها، وتعزيز التزام جميع المشتركين في الصندوق.

مشاركة منظمات المجتمع المدني في تقييمات صندوق البيئة العالمية

يقوم مكتب التقييم التابع لصندوق البيئة العالمية بتقييم أداء وإجازات صندوق البيئة العالمية عبر مجالات تركيز الصندوق والهيئات العاملة والبلدان. وتعد مشاركة منظمات المجتمع المدني في الكثير من هذه التقييمات أمراً ضرورياً، وتبدأ المشاركة في الرحلة التحضيرية، حيث يتم نشر وثائق النهج المتبع ومسودة وثيقة المهام والصلاحيات على موقع الويب الخاص بمكتب التقييم مع الدعوة لإبداء التعليقات وتقديم

الاقتراحات. ويتم في العديد من التقييمات بذل جهود خاصة للمشاركة في تقييمات المجتمع المدني، بداية من حلقات التشاور إلى الاستقصاءات والمقابلات. وقد تم تلقي الكثير من الاقتراحات المفيدة من منظمات المجتمع المدني للتقييمات الرئيسية التي يجريها المكتب، مثل دراسات الأداء العام للصندوق. فقد تضمنت الدراسة الرابعة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، على سبيل المثال، سلسلة من الاجتماعات شبيه الإقليمية مع مثلي منظمات المجتمع المدني، كما

أمثلة للآثار الناجمة عن المناصرة من قبل منظمات المجتمع المدني

الموافقة على المشروعات متوسطة الحجم: من خلال الشواغل التي عبرت عنها شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية، تمت دعوة الفريق العامل الخاص بمنظمات المجتمع المدني من قبل الأمانة العامة لصندوق البيئة العالمية في عام 1995، لبحث وسائل تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة مشروعات صندوق البيئة العالمية، وذلك خارج إطار الترتيبات الخاصة باجتماعات مجلس صندوق البيئة العالمية. و نتيجة لذلك، قدمت وثيقة تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين صندوق البيئة العالمية والمنظمات غير الحكومية (GEF/C.7/Inf.8) لاجتماعات مجلس صندوق البيئة العالمية واجتماعات التشاور التي عقدت في أبريل/نيسان 1996. وكان من بين الاقتراحات المضمنة في هذه الوثيقة تسريع عملية الحصول على موارد صندوق البيئة العالمية الخاصة بالمنح المتوسطة من أجل تمكين صندوق البيئة العالمية من الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني. وبناءً على تقييم مجلس صندوق البيئة العالمية وتعليقاته الإيجابية، تم تكوين فريق عامل يضم ممثلين من منظمات المجتمع المدني والأمانة العامة لصندوق البيئة العالمية والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته لاستكشاف هذه الطريقة بشكل أكبر. وقد تم استعراض الوثيقة المقترحة بشأن المشروعات المتوسطة (GEF/C.8/5) والموافقة عليها من قبل مجلس صندوق البيئة العالمية في أكتوبر/تشرين الأول 1996. وأتاحت الموافقة على المشروعات المتوسطة طريقة مفيدة للطرفين لكي تعمل منظمات المجتمع المدني مع صندوق البيئة العالمية.

المشاركة في اجتماعات تجديد الموارد. يتلقى صندوق البيئة العالمية تمويله من البلدان المانحة. وكل أربعة أعوام، تلتقي البلدان المانحة لاستعراض إجازات الصندوق وتأثيره، وعمل ارتباطات الأموال للدورة القادمة. وكانت هذه الاجتماعات تقتصر على مثلي البلدان المانحة. ومن خلال الجهود المنسقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والمستفيدة، وافقت البلدان المانحة في يونيو/حزيران 2009 على دعوة شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية لاختبار ممثلين للمشاركة كمراقبين في مناقشات تجديد موارد الصندوق. وتمثل هذه الخطوة مرحلة أساسية لمنظمات المجتمع المدني. نظراً لعدم وجود أية مؤسسات تمويل دولية أخرى تُشارك منظمات المجتمع المدني في اجتماعات البلدان المانحة الخاصة بها.



العالمية والمنظمات غير الحكومية، واجتماعات الجمعية العمومية لصندوق البيئة العالمية من خلال حصولها على عضوية الشبكة. كما يتلقى أعضاء منظمات المجتمع المدني خدشات منتظمة بشأن سياسات وأنشطة صندوق البيئة العالمية والشبكة، تتضمن فرص بناء القدرات والتمويل والاجتماعات والأحداث القادمة، وتقارير منظمات المجتمع المدني التي يتم إعدادها من اجتماعات مجلس صندوق البيئة العالمية. ومن خلال مراكز تنسيق صندوق البيئة العالمية، يتمكن أعضاء منظمات المجتمع المدني من الإسهام بمداخلاتهم وخبراتهم في وضع الأولويات من أجل دعم صندوق البيئة العالمية على المستوى الوطني، وكذلك مناقشة أي شواغل بشأن سياسات صندوق البيئة العالمية أو عملياته أو تنفيذ مشروعاته. و بالإضافة إلى ذلك، تمكن العضوية في هذه الشبكة منظمات المجتمع المدني من إقامة روابط مع الأعضاء الآخرين لتبادل الخبرات والدروس. وتستطيع منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع القضايا المرتبطة بصندوق البيئة العالمية طلب معلومات حول خيارات ومعايير العضوية.

تضمنت استقصاءً إلكترونيًا، للتأكد من تقديم المرنثات والتعليقات، ويتم إشراك منظمات المجتمع المدني في التعليق على النتائج الأولية لمكتب التقييم بصندوق البيئة العالمية، عند الاقتضاء.

تتعلق بعض دراسات مكتب التقييمات في صندوق البيئة العالمية بشكل خاص بكيفية تعامل صندوق البيئة العالمية مع منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، يُعد دور منظمات المجتمع المدني ومشاركتها مسألة مهمة في تقييمات حافظة مشروعات البلدان. وقد ألقت دراسة المنافع المحلية التي أجريت عام 2005 الضوء على أهمية الصياغة المحسنة لنهج العلاقة بين البيئة والتنمية، لا سيما بين الفقر والإدارة البيئية. وقد أدى الفشل في التعامل مع هذه العلاقة إلى الحد من فعالية صندوق البيئة العالمية من حيث الوفاء بأهدافه البيئية العالمية، نظراً لأن الفقراء غالباً ما يتركون بلا بديل عن ممارسات إدارة الموارد الطبيعية غير المستدامة. وعلاوة على ذلك، قام مكتب التقييم بصندوق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء تقييم مشترك لبرنامج المنح الصغيرة، والذي قِيم أهمية نتائج برنامج المنح الصغيرة بالنسبة لصندوق البيئة العالمية ولأولويات البلد والأولويات البيئية، كما جرى تقييم فعالية برنامج المنح الصغيرة في تحقيق منافع بيئية عالمية، ومدى فعاليته في إشراك المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات، وكذلك على كل التقارير المذكورة أعلاه، من على موقع مكتب التقييم الإلكتروني: www.gefeo.org.

كيفية المشاركة

تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة في اجتماعات مجلس صندوق البيئة العالمية واجتماعات التشاور بين صندوق البيئة

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك قائمة مراكز تنسيق الشبكة وأعضائها، من قسم منظمات المجتمع المدني على الموقع الإلكتروني لصندوق البيئة العالمية (www.thegef.org/gef/CSO) وموقع شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية (www.gefngo.org)، أو بإرسال طلب بالبريد الإلكتروني إلى: gefcivilsociety@thegef.org.

التوجهات المستقبلية



كانت إسهامات منظمات المجتمع المدني شديدة الأهمية بالنسبة لصندوق البيئة العالمية، وذلك من حيث فعالية مشروعاته والتأكد من أن خبراتها ووجهات نظرها الخاصة منعكسة ومجسدة في سياسات الصندوق. وتتضمن التوجهات المستقبلية الطرق والوسائل التي من شأنها تعزيز الشراكة الناجحة التي أنشأها صندوق البيئة العالمية مع منظمات المجتمع المدني.

شجّع صندوق البيئة العالمية، من خلال مشروعاته وسياساته، على إقامة علاقات شراكة جديدة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح المباشرة والمجتمعات المحلية للعمل معاً. وقد أسهمت منظمات المجتمع المدني - التي تتراوح بين المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى العالمي والمنظمات الأهلية على المستوى المحلي - بشكل ملحوظ في نجاح صندوق البيئة العالمية بشكل عام.

وبناءً على الدروس المستفادة، يسعى صندوق البيئة العالمية إلى تعزيز مشاركته مع منظمات المجتمع المدني في العملية الخامسة لتجديد موارد الصندوق من أجل تحسين فعاليته وكفاءته.

ويوفر نظام تخصيص الموارد، الذي أطلق عليه فيما بعد النظام الشفاف لتخصيص الموارد¹⁴، للحكومات في البلدان المستفيدة فرصاً لإشراك منظمات المجتمع المدني، لا سيما على مستوى التخطيط الوطني المرتبط بصندوق البيئة العالمية. وقد أثبتت اللجان التوجيهية الوطنية أنها من القنوات القيّمة في عملية التخطيط الوطنية من أجل ترتيب أولويات مشروعات صندوق البيئة العالمية، وتمتّع الحكومات بفرصة الاستفادة الكاملة من إشراك مجموعة واسعة من ممثلي مختلف أصحاب المصالح المباشرة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في المشاورات الخاصة بترتيب الأولويات الإستراتيجية لاستخدام موارد صندوق البيئة العالمية. وسوف تعزز هذه المشاورات بدورها التزام البلدان بمشروعات الصندوق. وسوف تستمر مشروعات صندوق البيئة العالمية في الاستفادة من المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، بناءً على ميزات النسيبة الكبيرة، والتي من بينها فعالية تكاليف الإجراءات التدخلية وإقامة الروابط بين المستويات العالمية والوطنية والمحلية وضمان الاستدامة والتأثير طويل الأجل لنتائجها.

وسوف يستمر برنامج المنح الصغيرة (SGP) في التوسع خلال العملية الخامسة لتجديد موارد الصندوق، وسيشارك ثلاثة عشر بلداً جديداً في البرنامج أثناء دورة تجديد الموارد الحالية، مما يمكن منظمات المجتمع المدني في 135 بلداً مشتركاً من حماية البيئة

المشاركة الرائدة من جانب منظمات المجتمع المدني في عملية وضع سياسات صندوق البيئة العالمية فعاليتها في نقل المعلومات من وإلى منظمات المجتمع المدني المشاركة في صندوق البيئة العالمية، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته ومجلس الصندوق. فضلاً عن ذلك، قدمت شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية إسهامات قيّمة ورؤية مستقلة، مما ساعد الصندوق على تقوية أثره ودعمه على أرض الواقع. وسيتم البحث عن سبل لزيادة تحسين الشراكة بين صندوق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني في الدورة الخامسة وذلك من خلال عملية يُتوقع أن تسفر عن إستراتيجية مقترحة للعلاقة بين صندوق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني. فمن خلال التعاون عن كثب والتشاور مع شبكة صندوق البيئة العالمية والمنظمات غير الحكومية وغيرهما من أصحاب المصالح المباشرة الآخرين، سوف تتضمن هذه العملية مراجعة السياسات والبرامج اللازمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل صندوق البيئة العالمية.

العالمية من خلال إجراءات تدخلية قائمة على اعتبارات خاصة بالمجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم ترقية البلدان الأكثر نضجاً وخبرة في الدورة الخامسة لصندوق البيئة العالمية¹⁵ لكي تعمل بشكل أكثر استقلالية وتحمل المزيد من المسؤوليات. كما سيتم تعزيز آلية تقديم الخدمات الفعالة الخاصة ببرنامج المنح الصغيرة في هذه البلدان التي تمت ترقيتها من خلال موارد تمويل إضافية لزيادة مداها وتأثيرها. وبناءً على الخبرات المكتسبة في تقديم المنافع العالمية من خلال إجراءات المجتمع المحلي، سوف تقدم البلدان المذكورة مساعدة لبرامج البلدان الجديدة من حيث التدريب وبناء القدرات، لا سيما في مجال المحاكاة والتطوير والتكامل.

لقد أضحت مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار الخاصة بصندوق البيئة العالمية إحدى أولوياته الإستراتيجية. وقد ساعد هذا الحوار على تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني على نطاق أوسع وأعمق في جهود حماية البيئة الدولية. كما أثبتت



الأسماء المختصرة والمختصرات المعتمدة

البنك الآسيوي للتنمية	ADB
البنك الأفريقي للتنمية	AFDB
منظمات المجتمع المحلي	CBO
فريق الإدارة المركزية للبرنامج	CPMT
منظمات المجتمع المدني	CSO
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	EBRD
صندوق البيئة العالمية	GEF
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة	FAO
المشروعات الكبيرة	FSP
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	IADB
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
منظمات الشعوب الأصلية	IPOs
المشروعات المتوسطة	MSP
المنظمات غير الحكومية	NGO
اللجنة التوجيهية الوطنية	NSC
المرحلة التشغيلية	OP
إطار تخصيص الموارد	RAF
برنامج المنح الصغيرة	SGP
النظام الشفاف لتخصيص الموارد	STAR
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO

قام بالتصوير

Tran Thi Hoa :14 الصفحة

Prabhjot Sodhi :17 الصفحة

Curt Carnemark :18 الصفحة

Curt Carnemark :23 الصفحة

Bunyad Dinc :24 الصفحة

Zlatko Sennardziev :27 الصفحة

Simone D. McCourtie :28 الصفحة

Curt Carnemark :31 الصفحة

Fred Kihara : الغلاف الداخلي

Gennadiy Ratushenko : الغلاف

Shutterstock : الغلاف الداخلي

Stuart Chape :2 الصفحة

Curt Carnemark :4 الصفحة

Fakrul Islam :6 الصفحة

Thomas Sennett :7 الصفحة

Curt Carnemark :9 الصفحة

Curt Carnemark :10 الصفحة

Simone D. McCourtie :15 الصفحة



TOGETHER WE CAN

TACKLE

CLIMATE CHANGE

BE A
FRIEND OF NATURE

RENEWABLE ENERGY

SAVE OUR

تاريخ الإنتاج: مايو/أيار 2010

التصميم: Patricia Hord, Grafik Design

المطبوعة: Professional Graphics Printing Co.

www.theGEF.org

صندوق البيئة العالمية
الاستثمار في كوكبنا

